

البروفسور أفيا سبيفاك

«أنا قلقٌ جداً من
الوجهة التي تسير
إسرائيل نحوها!»

صفحة (٣) ة

روسيا وإسرائيل:
«قصة حب لم
تبلغها العلاقات
بين الدولتين من
قبل قط!»

صفحة (٧) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٦/١١/٢٠ الموافق ١ رجب ١٤٣٨هـ العدد ٣٨٩ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ورقة «تقدير موقف» لرئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»:

جبهتا الشمال والجنوب- الأكثر قابلية للانفجار!

«حزب الله و«حماس» ليسا معنيين في الوقت الحالي بالتصعيد
لكن ثمة احتمالاً بأن تؤدي أحداث تكتيكية إلى تدهور»

قالت ورقة «تقدير موقف» جديدة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب إن الأحداث الأمنية التي وقعت مؤخراً في الشمال والجنوب أعادت الاهتمام الإسرائيلي بـ«جبهتي المواجهة الأكثر قابلية للانفجار في مواجهة حزب الله وحماس».

وجاء في هذه الورقة التي كتبها رئيس المعهد اللواء احتياط عاموس يادلين، أنه في ٥ و٦ تشرين الأول الماضي أطلق تنظيم سلفي متطرف صواريخ وقذائف مدفعية من قطاع غزة على إسرائيل. وردت إسرائيل بعنف من الجو بصورة خاصة، وفي الوقت عينه أعلن أنه في الشمال جرى اللقاء القبض على خلية من سكان قرية الفجر تابعة لحزب الله كانت تخطط للقيام بهجمات في إسرائيل. وتطرقت هذه الحوادث سؤالاً: هل هناك انعطافة في الجبهتين التي تواجهها تنظيمات «إرهابية»؟ وهل نحن أمام بداية جولة قتال إضافية في الجنوب والشمال، أو ربما في الجبهتين في آن معاً؟ وأضافت: تجدر الإشارة إلى أن حزب الله وحماس، ليسا معنيين في الوقت الحالي بالتصعيد، لكن ثمة احتمال بأن تؤدي أحداث تكتيكية من النوع المذكور أعلاه إلى تدهور.

ورأت الورقة أن للجبهتين الجنوبية والشمالية سمات متشابهة، ففيهما يواجه الجيش تنظيمات «إرهابية» تماشست وكتسبت خصائص دولية. و«العدو» في الجبهتين ليس معنياً في الوقت الراهن بالقتال ضد إسرائيل، وتحقق في مواجهة حزب الله وكذلك «حماس» ردع قوي في إثر جولات القتال السابقة، وتحقق هذا الردع من جراء الثمن الباهظ الذي دفعه التنظيمان والسكان المدنيون الذين يعتمد التنظيمان عليهم.

ولقد صمد الردع في مواجهة حزب الله في الاختبارات التي تعرض فيها التنظيم لعمليات اغتيال مسؤولين كبار فيه ولهجمات ضد عمليات تهريب السلاح النوعي من سورية إليه، وصمد أيضاً بسبب تدخل حزب الله العميق في القتال في سورية، الذي يكبده خسائر فادحة، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي يعانيها (هناك توقعات بأن تتدفق إليه من إيران مساعدة مالية كبيرة بعد الصفقة النووية والغاء العقوبات). وبالتالي فإن حزب الله مرتدع بشدة عن الدخول في حرب ضد إسرائيل ولا يتوق إلى فتح جبهة ثانية.

وفي الجبهة الجنوبية تنتهش «حماس» بموضوعات داخلية - إعادة إعمار غزة بعد جولة القتال السابقة وزيادة قوتها العسكرية. وتعاني الحركة في الضفة الغربية من تآكل واضح في شرعيته الشعبية، وهي عرضة لانتقادات شعبية حادة بسبب ضخامة الضرر الذي تكبده السكان خلال المواجهة الأخيرة مع إسرائيل والإنجازات الضئيلة التي تحققت في هذه المعركة. وفي الساحة السياسية تجر «حماس» نفسها في مواجهة مع مصر بسبب قربها من الإخوان المسلمين الذين يعتبرهم الرئيس عبد الفتاح السيسي عدواً

حملة للكشف عن الوثائق

الإسرائيلية السرية المتعلقة بمجزرة كفر قاسم في ذكراها الـ ٦٠!

قال النائب، يوسف جبارين من «القائمة المشتركة» إن العديد من المستندات والوثائق الرسمية المهمة التي تتعلق بمجزرة كفر قاسم ما زالت تحت غطاء السرية وترفض سلطات الأمن الإسرائيلية أن تكشف عنها حتى الآن.

وأضاف جبارين أنه بعد مرور سنتين عاماً على المجزرة (ارتكبت يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦) لا يوجد أي مبرر يسمح بالاستمرار بالتستر على هذه الوثائق، وأكد أن الاستنتاج الصحيح هو أن من يتستر على هذه الوثائق لديه بالفعل ما يخفيه.

وأشار جبارين إلى أنه سيستوجه إلى جميع الجهات الرسمية ذات الصلاحية مطالبا بالكشف عن المواد السرية، مؤكداً أن «من حق عائلات الشهداء ومن حق الجماهير العربية معرفة الحقيقة الكاملة من خلال كشف كل المواد ذات الصلة بالمجزرة، وخاصة وثائق الجيش المتعلقة بالموضوع في تلك الفترة وبروتوكولات المدونات داخل المحاكم في قضايا الضباط والجنود الذين نفذوا المجزرة.» وأضاف جبارين «نحن نطالب الحكومة برفع السرية عن كل المستندات التي ترتبط بمجزرة كفر قاسم وذلك بهدف كشف الحقيقة الكاملة حول المجزرة وظروف تنفيذها، وبالتالي كشف الأكاذيب والتلفيقات التي تراقق ادعاءات السلطات الرسمية. إن مجزرة كفر قاسم هي جرحنا النازف حتى يومنا هذا وعليه يجب أن نطرح بقوة طلبنا بالكشف عن المستندات والحقائق، وأن تقوم دولة إسرائيل بالاعتراف رسمياً بالمسؤولية التاريخية عن المجزرة».

وفي سياق متصل قال الباحث والمحاضر الجامعي البروفسور جادي الغازي الذي ينشط من أجل الكشف عن الأرشيفات السرية الإسرائيلية، إن من يتستر بعد مرور ٦٠ عاماً على هذه الملفات والبروتوكولات يقدم الدليل على أن هناك بالفعل ما يخفيه وما يرغب بالتستر عليه.

وأضاف الغازي: «ليس هناك خوف أمني على الإطلاق بل هناك خوف من الحقيقة، وعلينا جميعاً الالتفات حول هذا المطب من أجل إظهار الحقيقة كاملة، كما علينا معرفة ماذا قيل في جلسات الجيش بالنسبة لمخطط المجزرة وما هي المخططات العسكرية التي استهدفت الفلسطينيين في إسرائيل والتي راهنت على وقوع معارك إضافية تكتمل لأحداث العام ١٩٤٨. هذا حقنا جميعاً وحق عائلات الشهداء على وجه التحديد بالكشف عن المدونات في المحكمة خصوصاً في محاكمة الضابط شدمي الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ المجزرة.»

وتهديداً وجودياً. ونجحت مصر في توجيه ضربة قاسية إلى شبكة أنفاق التهريب من سيناء إلى القطاع، وتجعل هذه الضربة من الصعب على «حماس» استعادة قوتها العسكرية كما كانت عشية عملية «الجرف الصامد»، أضف إلى ذلك الضرر الذي لحق بالقطاع بعد ابتعاد السودان عن إيران. أما الدول الداعمة لـ«حماس» وفي طليعتها تركيا وقطر، فلا تشكلان دعماً عسكرياً وسياسياً قوياً لها بما فيه الكفاية، وليس من المتوقع أن يدعمها في حال وقوع جولة قتال جديدة.

وبرأي الورقة، على الرغم من عدم وجود مصلحة في التصعيد لدى الطرفين الأساسيين، يمكن أن يحدث على الجبهتين تدهور يؤدي إلى انفجار. فحزب الله يبحث عن رد على الهجمات التي تعرضت لها شحنات السلاح النوعي، والتي ينسحبها إلى إسرائيل، وعن رد عسكري ذي سمات مشابهة لهذه الهجمات يمكن أن يشمل عمليات سرية من دون تحمل المسؤولية (وفقاً للدينامية التاريخية بين حزب الله وإسرائيل، الرذ على عمليات سرية يكون عبر عمليات سرية). وهذا هو تحديداً مخطط عمل الخلية التي اكتشفت في الشمال. ويجب أن نتوقع أن يواصل الحزب محاولات تطوير وسائل من هذا النوع لضرب إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن هجمات جديدة ضد انتقال السلاح النوعي إلى حزب الله، خاصة إذا حدثت في الأراضي اللبنانية، من المحتمل أن تؤدي إلى رد من جانب الخلايا النائمة التابعة للبنية التحتية الإرهابية للحزب في الخارج ضد أهداف إسرائيلية، بالإضافة إلى هجمات على الحدود في هضبة الجولان وعلى حدود لبنان. وسيزداد خطر التصعيد بصورة كبيرة لو تسببت الهجمات بوقوع خسائر بشرية، إسرائيلية أو لبنانية، بحجم يعتبر الطرفان أنه يفرض رداً.

أما الوضع على الجبهة الجنوبية فهو أقل استقراراً منه على الجبهة الشمالية حيث المواجهة ثنائية وبالتالي يمكن السيطرة عليها أكثر. وعلى الرغم من جميع القيود، فإن إسرائيل وحزب الله يمكنهما توقع خطوات الطرف الآخر ولجم التدهور نحو الحرب بسهولة نسبية. بالإضافة إلى ذلك لا توجد في الشمال أطراف لنا معها احتكاكات مستمرة تزيد من خطر التدهور. في المقابل توجد في الجبهة الجنوبية عوامل تؤدي إلى حدوث احتكاكات دائمة، من بينها القيود المفروضة على الدخول إلى غزة والخروج منها، والحصار البحري، وحفر أنفاق داخل أراضي إسرائيل والتوتر بشأن الحاجة الإنسانية لإعادة إعمار البنية التحتية المدنية في القطاع. كما أن الجبهة الجنوبية أكثر تعقيداً بسبب كثرة اللاعبين فيها، إذ تقوم تنظيمات سلفية بإطلاق نار على إسرائيل من أجل استفزاز «حماس» أكثر مما هي تهدف إلى المس بإسرائيل. وهي تفترض (عن حق) أن إسرائيل تعتبر «حماس» مسؤولة عن الوضع في المنطقة وأنها سترد عليه. لذا فإطلاق الصواريخ ضد إسرائيل معضلة متعددة الأوجه.

وأشارت الورقة إلى أن سياسة حكومة إسرائيل حيال كل إطلاق نار من القطاع واضحة: رد عنيف ضد أهداف لـ«حماس». وعلى الرغم من ذلك، تنطوي هذه السياسة على مقاربة خطيرة هي احتمال خطأ في تقدير رد «حماس» على سبيل المثال إذا شعرت الحركة بأنها تخسر أرصدة بوتيرة كبيرة، أو لو وقعت في القطاع خسائر كبيرة في الأرواح، من المحتمل أن ترد الحركة بقصف واسع النطاق على إسرائيل. ومن هناك تقصر الطريق إلى جولة مواجهة إضافية.

وأكدت الورقة أن مصلحة إسرائيل العليا هي استتباب الأمن والهدوء على حدودها. ولم يتخذ حزب الله ولا «حماس» عن دعوتهما إلى القضاء على إسرائيل، وهما يعتبران أن المواجهة العسكرية معها هي السبيل لتحقيق هذا الهدف. ومن أجل كبحهما يتطلب الأمر ردعاً قوياً وضرب تعاطف قوتيهما العسكريتين. لكن مع ذلك، بالإمكان تأجيل جولة قتال أخرى في الشمال أو في الجنوب لو أحسنت إسرائيل إدارة التوتر الناشئ عن تطلعها إلى المحافظة على الهدوء وحاجتها إلى تعزيز الردع ومنع تعاطف قوة هذه الأطراف الإرهابية.

وقالت إنه في الفترة الأخيرة جرى احتواء التوتر بصورة جيدة مع حزب الله. وجرت المحافظة على الهدوء منذ أكثر من عشر سنوات بفضل الردع الإسرائيلي القوي (ثمة من يدعي أن الردع متبادل). وبسبب تدخل الحزب في سورية، ولكن المواجهة ثنائية. كما جرت معالجة تعاطف القوة العسكرية لحزب الله من خلال سياسة عاقلة تركز على منع تزود حزب الله بسلاح نوعي، والامتناع عن تحمل مسؤولية الهجمات العسكرية التي وقعت بصورة عامة

عدد الطلبة العرب في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية في ازدياد مستمر

* ٣٥٪ من إجمالي الطالبات اللاتي يبدأن تعليمهن هذا العام للقب الأول في معهد «التخنيون» عريبات*

من أرقى الجامعات الإسرائيلية، قد رفع معدل القبول للجامعات في ما يخص اللغة العبرية، من ١٠٥ نقاط كحد أدنى لعدم المطول أمام دورة تعليمية باللغة العبرية، إلى ١١٣ نقطة، من أصل ١٥٠ نقطة، في حين أن ٨٥٪ من الذين يفرض عليهم امتحان القبول باللغة العبرية في هذه الجامعة هم من العرب.

ويتضح أن «التخنيون» ليس الجامعة الوحيدة بل أيضاً هناك جامعة تل أبيب، التي رفعت علامة الإغفاء من الدورة التعليمية إلى ١٣٥ نقطة من أصل ١٥٠ نقطة، وهذه علامة تعجيزية. وإلى جانب كون هذا يشكل عقبة أمام انتساب الطلاب العرب إلى الجامعات، له أهداف أخرى وهو زيادة الدورات التعليمية على الطلاب، ما يعني أقساطاً ورسوماً أكثر، وهذا يزيد من العبء المالي.

كذلك يستدل من التقرير ذاته، أن الشابات العريبات بل صاحبات النسبة الأعلى من بين الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، وارتفع عددهن من نسبة ٤٠٪ من إجمالي الطلاب العرب في العام ١٩٩٥ إلى نسبة ٦٦٪ في العام الدراسي المنتهي. لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة الشبان الذي يدرسون في الخارج أعلى من الشابات، فإن النسبة النهائية تصبح مقاربة بين الجنسين.

غير أن العلفت الأكبر في العام الدراسي الجامعي الجديد، بحسب ما أعلن البروفسور يوسف رفيق جبارين، من معهد «التخنيون»، هو أن ٣٥٪ من إجمالي الطالبات اللاتي يبدأن تعليمهن هذا العام للقب الأول في «التخنيون» هن عريبات، وهذه نسبة كان تُعد من شبه المستحيلات قبل سنوات. يشار هنا إلى أن نسبة الطالبات اليهوديات من إجمالي الطلاب اليهود في الجامعات الإسرائيلية هي ٥٥٪.

غير أن نسبة الطلاب العرب المنخرطين في التعليم العالي الحقيقية تبقى أعلى بكثير، ولكن من الصعب حصرها، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في العقود الأخيرة في أعداد الطلاب الذين يتوجهون للدراسة في الخارج. ففي السنوات الـ ١٨ الأخيرة بلغت أعداد الدارسين في الجامعات الأردنية ذروة غير مسبوقة، ووصلت حتى قبل أربع سنوات إلى ما بين ١٠ آلاف وحتى ١٢ ألف طالب، وهناك من تحدث في حينه عن احتمال وجود ١٣ ألفاً و١٤ ألفاً. لكن في السنوات الأربع الأخيرة، بدأت هذه الأعداد في التراجع لصالح الدراسة في جامعات الضفة المحتلة، وبشكل خاص في الجامعة الأميركية في مدينة جنين، وأيضاً في جامعتي بير زيت والنجاح في نابلس.

كذلك فإن أعداد الطلبة المتوجهين إلى أوروبا، وبشكل خاص لدراسة الطب، أو العلوم الطبية والعلاجية، في تزايد، وبشكل خاص في شرق أوروبا، حيث تنتشر معاهد أميركية وبريطانية في دول مثل هنغاريا ورومانيا. في حين أن الدراسة في إيطاليا وألمانيا متواصلة.

والسبب الأساس لهجرة الطلاب العرب إلى الخارج، رغم الكلفة الأعلى، هو شروط القبول للجامعات الإسرائيلية، التي ما تزال تشكل عقبات كبيرة أمام انتساب الطلاب العرب لها، خاصة في المواضيع العلمية، وأولها الطب، في قائمة رغبات الطلاب العرب، رغم الارتفاع الحاد في أعداد الطلبة العرب في كليات الطب الإسرائيلية، لا لشيء إلا لأن الطلاب اليهود بات إقبالهم على الطب أقل مما مضى، لصالح علوم التقنيات العالية.

على سبيل المثال، نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية يوم الأحد ٣٠ تشرين الأول، خبراً يفيد بأن معهد التطبيقات الهندسية «التخنيون» في حيفا، الذي يعد

دلت المعطيات الأولية، التي صدرت في مطلع هذا الأسبوع بمناسبة افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية (يوم ٢٠١٦/١٠/٣٠)، أن الزيادة التي شهدتها هذا العام في عدد الطلاب في الجامعات والكليات تلامس الصفر (٠٪) مقارنة مع العام الماضي. وبالإمكان الاستنتاج أن شروط القبول في الجامعات الإسرائيلية من جهة، والكلفة والأعباء المالية الأخرى من جهة ثانية، يشكلان حاجزاً أمام زيادة أعداد الطلبة وبشكل خاص من الشرائح الضعيفة والمفيرة (طالع تقريراً مفصلاً على ص ٣).

ويمكن الإشارة إلى أن أعداد الطلاب العرب في تزايد مستمر، إضافة إلى الأعداد الكبيرة التي تضطر للدراسة في الخارج، وأيضاً في جامعات الضفة الغربية المحتلة. وإذا دققنا في المعطيات الرسمية سنجد أن نسبة الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية، ما تزال أقل من نسبتهم من بين إجمالي شريحة التعليم الجامعي وهي ٢١٪، بحسب نسبة ولادات العرب من دون القدس. إلا أن معطيات العاملين الآخرين تشير بشكل واضح إلى ارتفاع كبير في نسبة الطلاب العرب لدراسة اللقب الأول، واستباقاً لظهور المعطيات الرسمية النهائية، التي قد تظهر في غضون أيام، فإن تقرير العام الماضي، الصادر عن مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، دل على أن نسبة الطلاب العرب للقب الأول في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، ارتفعت من ٧٪ في العام ١٩٩٥ إلى ما يزيد قليلاً عن ١٤٪ في العام الدراسي الماضي، ففي الجامعات وحدها ارتفعت النسبة من ٩٪ قبل عقدين إلى ١٦٫٥٪ في العام الماضي، في حين أن النسبة في الكليات ارتفعت من ٥٫٥٪ إلى ما يلاص ١٠٪.

اليهود العرب

قراءة ما بعد كولونيالية
في القومية والديانة والإنثية

يهودا شنهاف شهرباني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

صدر عن «مدار»



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عقب فوز فيلمي مخرجتين فلسطينيتين من الداخل بجائزتي مهرجان حيفا للأفلام:

«هآرتس»: يتوجب على الجمهور اليهودي الإصغاء إلى الأصوات الصافية التي تعرض الرواية الفلسطينية

فاز فيلم «أمور شخصية» للمخرجة مها حاج من الناصرة بجائزة أفضل فيلم روائي في مهرجان حيفا للأفلام.

وفاز فيلم «بر بحر» للمخرجة ميسلون حمود من قرية دير حنا في الجليل بجائزة الجمهور في المهرجان نفسه.

وتنافس «أمور شخصية» مع أفلام عديدة لمخرجين عالميين ومحليين واستطاع أن ينال إجماع لجنة التحكيم على كونه الفيلم الأفضل هذا العام ضمن جميع الأفلام المتنافسة في المهرجان.

وجاء الفوز في حيفا بعد أن اشترك الفيلم وحاز على إشادات عديدة من نقاد عالميين، ضمن مهرجانات عالمية مثل كان، زيورخ، بروكسل، تورينو وغيرها.

تدور أحداث الفيلم (٩٠ دقيقة) حول العلاقات الزوجية المركبة لأزواج شابة من خلال قصص شخصية مرتبطة بأشخاص من الجيلين الأول والثالث للكنية في مناطق ٤٨ (الناصرة) والضفة الغربية (رام الله).

ويحمل الفيلم رسائل اجتماعية وسياسية متنوعة استطاعت حث نقلاها الى المشاهد عبر الأمور الشخصية لأبطال الفيلم، وهو من تمثيل: ميساء عبد الهادي، دريد لداوي، عامر حليصل، حنان حلو، زياد بكري، سناء شواهدة ومحمود شواهدة. ومن إنتاج باهر إغبارية بمشاركة إيهاب عسل ومنذر حاج، وتصوير لعاد دبي، وموسيقى حبيب شحادة. وقالت مها حاج إن «الفيلم قطعة سينمائية تضافر فيها مجهود وفنية حرفيين وطاقم محلي يستحق الدعم بمنهجية ومثابرة».

وأضافت أن الفيلم جاء ليقول أشياء عديدة من ضمنها أننا شعب واحد لا تجزئه الخطوط الوهمية كما أننا ما زلنا نستطيع مع كل الألم والقهر من الاحتلال أن نسخر ونبكي ونحب ونكره ونقاوم حتى بالرقص تحت المدافع».

وبمناسبة فوز الفيلمين بجائزتي مهرجان حيفا أنشأت صحيفة «هآرتس» افتتاحية تحت عنوان «صوت فلسطيني صاف» كتبت فيها:

على خلفية الضجة المتكررة التي تثيرها ووزارة الثقافة، مجري ريفيف، في كل مناسبة تتعلق بفنائين أو أعمال إبداعية تتضمن الرواية الفلسطينية (من الأمثلة الأخيرة: منع ظهور مغني الراب الفلسطيني تامر نفاّر في مهرجان حيفا، ومحاولات التدخل في مضمون تمثيلية عن النكبة في مهرجان عكا، والضجة التي أثارها في حفل توزيع جوائز أوفير حين تدخلت بطريقة استعراضية قبل المقطع الذي تضمن فرادة من شعر محمود درويش، تبرز أهمية حصول فنانات فلسطينيات يحملن الهوية الإسرائيلية على جوائز في مسابقة الأفلام في مهرجان حيفا.

إن حصول ميسلون حمود (مخرجة فيلم «بر بحر») على جائزة الجمهور، ومها حاج (مخرجة «أمور شخصية») على جائزة أفضل فيلم، أمر مفرح، ليس لأنه يسمح للجمهور بالتعرف إلى مخرجات فلسطينيات أصيلات، بل لأن هذه الأفلام هي من إنتاج نساء وتصف المشكلات الخاصة بالنساء الفلسطينيات اللاتي يعشن تحت وطأة ظلم مزدوج الاحتلال في الضفة الغربية أو حياة التمييز داخل إسرائيل من جهة، والنظام الأبوي والذكوري في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

ومضت الصحفية:

لقد برز الحكام في مهرجان حيفا الجائزة الممنوحة إلى فيلم حمود كالتالي: «تصوير قوي لنضال النساء من أجل تقرير مصيرهن بأنفسهن من خلال المواجهة والصداقة والشجاعة والانتصار والتحرر من القيود والأثمان التي تدفع». ويروي الفيلم قصة ثلاث شابات فلسطينيات من مواطني إسرائيل يسكن في شقة في تل أبيب، ويحاولن مواجهة المجتمع الإسرائيلي الذي يصنّفهن كمواطنات درجة ثانية، ومواجهة ضغوط المجتمع العربي ومحرماته وقمعه وقوانينه.

وقالت مها حاج عن فيلمها الذي يصوّر عائلة فلسطينية يعيش قسم منها في الناصرة وقسم آخر في رام الله: «لقد أردت أن أمثّل أشخاصاً بسطاء مثلكي لديهم حاجات، ليسوا مناضلين من أجل الحرية وليسوا أباطلا بالمعنى التقليدي للكلمة، بل هم أشخاص عاديون ولديهم أحلام عادية ورغبات عارمة. وربما بسبب صعوبة حياتهم وبسبب الاحتلال وبسبب كونهم شعبا سريع الانفعال، فإن رغبتهم في الحياة قوية». وحاج التي تشدد في فيلمها وفي كلامها على استحالة الفصل بين الشعب الفلسطيني وإقامة حجاب بين الذين يسكنون ضمن حدود ١٩٤٨ والذين يسكنون في الضفة الغربية وغزة أو في الخارج، تحمل رسالة أخرى معهما: «أردت أن يخترار شعبي الحياة دائما بدلا من أن يفجر نفسه بدافع من الغضب. إن الحياة غالية جدا وهناك دائما بديل». وختمت الصحفية: «لقد كان من الأجدى بدلا من الإسراع إلى خلق كل محاولة لعرض الرواية الفلسطينية أن يستمع الجمهور اليهودي إلى هذه الأصوات، التي مصيرها أن يتبع خلال تبادل الحريات السياسية، وأن يعرف شيئا عن عالم وتطلعات الناس الذين يعيشون بالقرب منا».

كتب بروهوم جرابسي: «هآرتس»: يتوجب على الجمهور اليهودي الإصغاء إلى الأصوات الصافية التي تعرض الرواية الفلسطينية

فاز فيلم «أمور شخصية» للمخرجة ميسلون حمود من الناصرة بجائزة أفضل فيلم روائي في مهرجان حيفا للأفلام.

وفاز فيلم «بر بحر» للمخرجة ميسلون حمود من قرية دير حنا في الجليل بجائزة الجمهور في المهرجان نفسه.

وتنافس «أمور شخصية» مع أفلام عديدة لمخرجين عالميين ومحليين واستطاع أن ينال إجماع لجنة التحكيم على كونه الفيلم الأفضل هذا العام ضمن جميع الأفلام المتنافسة في المهرجان. وجاء الفوز في حيفا بعد أن اشترك الفيلم وحاز على إشادات عديدة من نقاد عالميين، ضمن مهرجانات عالمية مثل كان، زيورخ، بروكسل، تورينو وغيرها.

تدور أحداث الفيلم (٩٠ دقيقة) حول العلاقات الزوجية المركبة لأزواج شابة من خلال قصص شخصية مرتبطة بأشخاص من الجيلين الأول والثالث للكنية في مناطق ٤٨ (الناصرة) والضفة الغربية (رام الله).

ويحمل الفيلم رسائل اجتماعية وسياسية متنوعة استطاعت حث نقلاها الى المشاهد عبر الأمور الشخصية لأبطال الفيلم، وهو من تمثيل: ميساء عبد الهادي، دريد لداوي، عامر حليصل، حنان حلو، زياد بكري، سناء شواهدة ومحمود شواهدة. ومن إنتاج باهر إغبارية بمشاركة إيهاب عسل ومنذر حاج، وتصوير لعاد دبي، وموسيقى حبيب شحادة. وقالت مها حاج إن «الفيلم قطعة سينمائية تضافر فيها مجهود وفنية حرفيين وطاقم محلي يستحق الدعم بمنهجية ومثابرة».

وأضافت أن الفيلم جاء ليقول أشياء عديدة من ضمنها أننا شعب واحد لا تجزئه الخطوط الوهمية كما أننا ما زلنا نستطيع مع كل الألم والقهر من الاحتلال أن نسخر ونبكي ونحب ونكره ونقاوم حتى بالرقص تحت المدافع».

وبمناسبة فوز الفيلمين بجائزتي مهرجان حيفا أنشأت صحيفة «هآرتس» افتتاحية تحت عنوان «صوت فلسطيني صاف» كتبت فيها:

على خلفية الضجة المتكررة التي تثيرها ووزارة الثقافة، مجري ريفيف، في كل مناسبة تتعلق بفنائين أو أعمال إبداعية تتضمن الرواية الفلسطينية (من الأمثلة الأخيرة: منع ظهور مغني الراب الفلسطيني تامر نفاّر في مهرجان حيفا، ومحاولات التدخل في مضمون تمثيلية عن النكبة في مهرجان عكا، والضجة التي أثارها في حفل توزيع جوائز أوفير حين تدخلت بطريقة استعراضية قبل المقطع الذي تضمن فرادة من شعر محمود درويش، تبرز أهمية حصول فنانات فلسطينيات يحملن الهوية الإسرائيلية على جوائز في مسابقة الأفلام في مهرجان حيفا.

إن حصول ميسلون حمود (مخرجة فيلم «بر بحر») على جائزة الجمهور، ومها حاج (مخرجة «أمور شخصية») على جائزة أفضل فيلم، أمر مفرح، ليس لأنه يسمح للجمهور بالتعرف إلى مخرجات فلسطينيات أصيلات، بل لأن هذه الأفلام هي من إنتاج نساء وتصف المشكلات الخاصة بالنساء الفلسطينيات اللاتي يعشن تحت وطأة ظلم مزدوج الاحتلال في الضفة الغربية أو حياة التمييز داخل إسرائيل من جهة، والنظام الأبوي والذكوري في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى.

انتخابات ٢٠١٢

على الرغم من قلة نسبة المصوتين اليهود من بين اجمالي الناخبين -أقل من ٢%- إلا أنهم يلعبون دورا بارزا نظرا لقوتهم الاقتصادية، التي نسبتها من اجمالي الاقتصادي الأمريكي أكبر بأضعاف من نسبتهم بين المجتمع. كما أن أثرهأ كبيرا منهم سيسيطرون على وسائل إعلام مركزية.

وبإيعاز من اللوبي الصهيوني لدعم الحزبين، يظهر حجم التمويل الضخم من الأثرياء اليهود، فمثلا في انتخابات ٢٠١٢، بلغت نسبة دعم أثرياء اليهود للحزب الديمقراطي ٦٠% من اجمالي التبرعات التي حصل عليها الحزب. فيما أن الحزب الجمهوري كان الداعم الأكبر له إدالسون ذاته.

وفي وقت مبكر من ربيع العام ٢٠١٥، قال تقرير لصحيفة «هآرتس» إن الأثرياء اليهود البارزين، بدأوا يستعدون لدعم مرشحين في الانتخابات الداخلية، في كل واحد من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وجرى التركيز أساسا على الثري حايميم سبآن، صاحب مركز الأبحاث «سبآن». الداعم الأكبر للمرشحة هيلاري كلينتون أيضا في العام ٢٠٠٨، وعلى الثري السابق ذكره هنا شلدون ادالسون.

وكان سبآن من أوائل من مرزحوا مرشحين لإعلان كلينتون ترشيح نفسها في حزبا. لتكون مرشحته للرئاسة الاميركية. وقال إنه واثق من أن التزامات كلينتون تجاه إسرائيل تبرز بالخير، فمن الناحية الاجتماعية هي أكثر ليبرالية، لكنها في الوقت ذاته حازمة في الشؤون السياسية والأمنية. ويستند سبآن على خطب كلينتون الذي القته في العام ٢٠١٢، ووجهت فيه اتهاما للرئيس الراحل ياسر عرفات بأنه هو من أفضل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، حينما رفض الصفقة التي عرضت عليه في «كامب ديفيد» العام ٢٠٠٠.

ما شلدون ادالسون، وهو صاحب واحدة من أضخم شبكات مراهنات القمار، واستنادا إلى تجربته الخاسرة التي كلفته عشرات الملايين في العام ٢٠١٢، فقد أعلن في حينه أنه لن يدعم هذه المرة أي مرشح، لمجرد أن يطلق التصريحات التي يريد لها، بل سيدعم كليا ومن دون أية حدود مالية، المرشح الجمهوري الأوفر حظا بالفوز بالرئاسة الأميركية، واضعا شروط التصلب اليميني.

وقد أعلن ادالسون في وقت سابق من الصيف الماضي، أنه سيدعم دونالد ترامب، بفعل أنه مرشح الحزب الجمهوري، وقد تجذنت صحيفته «يسرائيل هيوم» أيضا لهذه المهمة، وهذا ما يوحي بأن نتنهاو الملتصق ادالسون، سيكون معنيا بانتخاب مرشح الحزب الجمهوري، الذي يعرض مواقف أكثر حدة تأييدا لإسرائيل، رغم أنه على المستوى الاستراتيجي العام، لا فرق بين الحزبين في هذه النقطة العينية.

وانحياز «يسرائيل هيوم» بالإمكان لمسّه في كل يوم تصدر فيه الصحيفة في الأسابيع الأخيرة، إلى درجة الاعتقاد وكان الانتخابات الأميركية الأساسية تجري في إسرائيل. وقبل أيام برز الكاتب في الصحفية، بوغز بيسموت، في مقال يوبّخ فيه وسائل الإعلام الأميركية، مدعيا أنها محازرة إلى كلينتون، بالتستتر على أخطأها وقضائحا، بينما تبرز أخطاء دونالد ترامب.

عشية انتخابات الرئاسة الأميركية

عينا نتنهاهو تتجهان إلى تركيبة الكونغرس!

نتنهاهو واليمين الإسرائيلي المتشدد التزما الصمت في حملة الانتخابات الأميركية الجارية رغم تدخلهما المعلن في العام ٢٠١٢ ضد أوباما والحزب الديمقراطي* يبدو أن هناك حالة شبه استسلام لنتيجة انتخابات الرئاسة الأميركية ما دفع نتنهاهو لتمرير رسائل سياسية إلى كلينتون



نتنهاهو، سؤال ما بعد الانتخابات الأميركية.

نتنهاهو، سؤال ما بعد الانتخابات الأميركية.

ويقول بيسموت في مقاله «إذا كمننا حسب ما تم نشره في وسائل الاعلام الاميركية، فإنها تتجنح من أجل اسقاط ترامب، بادعاء أنها تجري حملة واسعة حول تصريحات ترامب عن النساء، بينما يجري إخفاء أخطاء وقضائح كلينتون».

ويقول المحلل والخبير في صحيفة «هآرتس» يوسبي شاين، عن توجهات الأميركيكان اليهود في الانتخابات الحالية: «على مدى عشرات السنين تماثل اليهود في الولايات المتحدة مع المركز الليبرالي، الذي وعدهم بمكانة أقلية شريكة في الحلم الأميركي وتمثالا مع الفكرة الديمقراطية الأميركية، التي «الصمت» أيضا بالعلاقات الإسرائيلية الأميركية. لكن هذه الفكرة تآكلت في السنوات الأخيرة بين الديمقراطيين التقدميين، مثل بربني ساندرس، ممن ابتعدوا أيضا عن العطف على اليهود كأقلية. أما اليمين المحافظ فمنح اليهود «مكانا أكثر أمانا». واضافة إلى ذلك، فيبينما كف الديمقراطيون التقدميون عن النظر إلى إسرائيل كدولة ديمقراطية، بل دولة احتلال، عرض الجمهوريون إسرائيل كراس حرة في الكفاح من اجل الديمقراطية في العالم».

ويرى شاين أن ترامب هو «عنوان بالنسبة للمتدينين اليهود الذين يتكاثرون في الولايات المتحدة، كونه يرفع شعارات متشددة، مثل مطلب العظمة الأميركية على أساس قيم الماضي ومعارضة الفاعلية الاجتماعية المناهضة للرأسمالية. وهذا وغيره يعطي طمأنينة لدى المتدينين، مقابل تحفظ الليبراليين اليهود منها، الذين سيواصلون انتخابهم للحزب الديمقراطي».

وحسب شاين، فإن الكثير من اليهود المتشددين سينتخبون ترامب، رغم أن صورته وشخصيته وخطابه ورسائله بعيدة جدا عن الممارسة والتقاليد الثقافية اليهودية الأميركية.

المرشحان وإسرائيل

يقول المحلل شاين، في المقال ذاته، إنه «بشكل مفاجئ، يكاد الموضوع الإسرائيلي يخفتي في الانتخابات، ففي المعسكر الديمقراطي يتنعون في هذه المرحلة عن المواجهة مع حكومة إسرائيل خشية من تلك القوى اليهودية في المركز التي هفتت لترامب في مؤتمر منظمة «إيباك». بأن تتمسك أكثر بترامب». ويضيف شاين، أنه «عمليا فإن حملة هيلاري في هذه اللحظة هي التي توقف الادارة الأميركية عن العمل على مبادرة دولية في موضوع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني».

ويضيف شاين أن «الزعامة اليهودية في الولايات المتحدة تجلس على الجدار وتجتهد لا تعلق في عين العاصفة... يهود أميركا، مثل أميركا كلها، في حالة انقسام كبير في حملة الانتخابات هذه، ولكن زعماء يفهمون جيدا انه يجب بذل الجهود لتقليص الشروخ الداخلية، بما في ذلك في الموضوع الإسرائيلي، في مواجهة المحول».

إلا أن بنيامين نتنهاهو، حينما كان في نيويورك في شهر أيلول الماضي، التقى المرشحين كلينتون وترامب، وسمع منهما تطمينات، تندرج في اطار استراتيجيات الولايات المتحدة، إلى جانب أن ترامب راح إلى الوعد بأنه في حال انتخابه سيصادق على نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة. بموازاة ذلك تعهدت كلينتون بأن تعارض إدارتها، في حال وصلت إلى البيت الأبيض، أي مبادرات دولية أحادية الجانب تفرض حلولا للصراع على إسرائيل.

وقال بيان صادر عن حملتها الانتخابية، إن كلينتون «ملتزمة بالعمل من أجل حل الدولتين ومفاوضات مباشرة

بين الطرفين، بما يضمن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، أمنة وديمقراطية ذات حدود معترف بها، وبما يضمن للفلسطينيين استقلال وسيادة».

كما شددت كلينتون على أن ادارتها ستمنع أي قرارات ضد إسرائيل في مجلس الأمن الدولي.

وقالت كلينتون إنها ترى «بإسرائيل قوية وأمنة أمرا هام وضروريا للولايات المتحدة الأميركية». وشددت في لقائها، على أنها ستهتم في تعزيز العلاقات الأمنية والاستخباراتية بين الجانبين، بما في ذلك ضمان تفوق إسرائيل العسكري.

لكن كما يبدو مما نشر في الأسبوعين الماضيين، فإن نتنهاهو والمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، يتهيآن لواقع فوز كلينتون للرئاسة.

وهذا يظهر من خلال نابئين: الأول يقول إن إسرائيل مررت رسائل غير مباشرة لكلينتون بان عليها أن لا تنشغل «فقط» بالقضية الفلسطينية، بينما ذكر النبا الثاني أن داعمها الأكبر حايميم سبآن طالبها بأن تتبعد عن خط تعامل باراك أوباما مع إسرائيل.

وقالت صحيفة «هآرتس» إن «وثائق ويكيليكس» كشفت عن أن ستيوارت آيزنشتات، الذي يعد مقربا من عائلة كلينتون، وكان قد تبوأ في فترة الرئيس السابق بيل كلينتون عدة مناصب دبلوماسية رفيعة، قد نقل إلى الطاقم الانتخابي لهيلاري كلينتون رسائل تتوقع الصحفية أنه سيعمها من السفير الإسرائيلي في واشنطن رون دريمر، الذي تعد علاقته شائكة مع الإدارة الأميركية، إذ نسبت له محاولات سابقة للتدخل في الشؤون الحزبية الأميركية، مع ميل واضح للحزب الجمهوري، المعارض للرئيس باراك أوباما.

وفي صلب هذه الرسائل، التي قال آيزنشتات إنه سمعها من «الشخصية الإسرائيلية رفيعة المستوى». ويقصد السفير دريمر، أن «حكومة إسرائيل تخشى من أنه اذا تم انتخاب كلينتون فهي ستنتجح سياسة خارجية تُركّز على الموضوع الفلسطيني وستلقي بالمسؤولية عن الجمود في المسيرة السلمية على إسرائيل».

وحسب رسالة البريد الالكتروني التي أرسلها آيزنشتات، فقد قال له «المصدر الإسرائيلي رفيع المستوى» إنه توجد لنتنهاهو علاقة جيدة مع كلينتون، وإنه يعتقد أن من السهل العمل معها لأنها غريزية وتؤيد إسرائيل أكثر من البيت الابيض الحالي، وقال «المصدر الرفيع» لايزنشتات إن نتنهاهو يؤيد حل الدولتين، لكن أغلبية حزب الليكود وكتلة «البيت اليهودي» بزعامة الوزير نفتالي بينيت لا يؤيدون ذلك.

والنبا الثاني المذكور، هو أن الثري الأميركي الإسرائيلي حايميم سبآن كان قدم مشورة لكلينتون، بصفته الداعم الأكبر لها ولزوجها على مدار ما يزيد عن ٢٠ عاما، بأن تفصل نفسها عن باراك أوباما، في كل ما يتعلق بالسياسة الأميركية الداخلية، لكي يتف في مطلع شهر آذار في العام الماضي ٢٠١٥ أمام الكونغرس، من دون إذن من البيت الابيض أو التنسيق معه، ليحرض النواب الأميركيين ويطالبهم بالاعتراض على الاتفاق مع إيران، الذي كانت الولايات المتحدة تبوره مع طهران بشأن المشروع النووي. خلاصة القول أنه أيا تكن النتيجة فجر التاسع من تشرين الثاني الجاري، فإن شيئا لن يتغير على المستوى الاستراتيجي في العلاقات الإسرائيلية الأميركية.

البروفسور آفيا سبيفاك، النائب السابق لمحافظ البنك المركزي في إسرائيل ومستشار «حملة الاحتجاج الاجتماعي الشعبية»:

«أنا قلق جدا من الواجهة التي تسير إسرائيل نحوها!»

* إسرائيل تعيش واقعا مثيرا لليأس وعلى الجيل الشاب أن يستيقظ، قبل فوات الأوان!*



اسرائيل: تدهور اجتماعي متواصل.

الميزانية العامة الأخيرة، لم يتطرقوا إليها. لكن قسم الميزانيات في وزارة المالية أوجد في العام ٢٠١٣ قاعدة أشد خنقا ولا يمكن الصمود في وجهها. ثمة فائض في الميزانية العامة للدولة اليوم، لكننا لا نعرف إلى أين تذهب وزارة المالية بهذا الفائض واين تضعه بالضبط. هناك عدة مخايب سرية، كما يبدو، تمكن دائما من إخفاء أموال عامة كثيرة. المشكلة هنا هي التالية: نحن نقول إن وزارة المالية هي أمين صندوق الدولة، ولذا ينبغي أن تبقى في حوزتها مبالغ من المال. هذا من جهة. ولكن، من جهة أخرى، ليست هناك شفافية، إطلاقا. من حق الجمهور أن يعرف كم قيمة المال المتوفرة لديه (لدى أمانة صندوق الدولة - وزارة المالية) وأن يفهم ما هي السياسة المعتمدة في التعامل مع هذه الأموال وطرق صرفها. هذا غير متوفر، طبعا، ويوضح سبيفاك أن الرؤية المعتمدة لدى وزارة المالية الإسرائيلية هي «رؤية الجمهوريين الأميركيين، المسماة بتجويد الوحش!» أما الوحش هنا فهو الحكومة - أي: القطاع العام والخدمات العامة، والفكرة المركزية هنا هي: التقليل الدائم والمتواصل في المصروفات العامة، أي المصروفات الحكومية على الخدمات العامة.

تسميتها بنقطة إشباع - أية زيادة في عدد السيارات، فإن معناها العملي هو انسداد مسارات المواصلات بسهولة فائقة. أي حدث صغير، ولو مجرد عائق في الهاشم، يمكنه سدّ طريق مواصلات رئيسية، وليس ثمة أي شك في هذا الشأن».

ويعيد سبيفاك سبب هذه الأزمة، كما غيرها من الأزمات الأخرى في ميادين حياتية أخرى، إلى «وزارة المالية، وقسم الميزانيات فيها تحديدا، يعارضان بصورة تقليدية ومنهجية زيادة حجم المصروفات الحكومية. لكن جزءا كبيرا جدا من الأزمات والمشاكل في مجالات الحياة المختلفة (في الصحة، المواصلات، التعليم وغيرها) سببها هو السياسة الحكومية التي تلجم الميزانية العامة للدولة وتضع عليها قيودا غير منطقية».

وردا على سؤال عما إذا كان يرى أي احتمال لحصول تغيير جدي في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلييين طالما بقيت الميزانية العامة للدولة محكومة بقاعدة المصروفات، أي بعيدا «تقليص المصروفات العامة»، قال سبيفاك إن «قاعدة المصروفات» هذه (التي تحدد الإطار العام للمصروفات المسموحة من جانب الحكومة في إطار الميزانية العامة للدولة) ستلتفظ أنفاسها عما قريب. ففي

ويرى سبيفاك أن ظاهرة تشغيل العمال (وخصوصا في القطاع العام) من خلال مقاولين قد تولدت بفعل القيد المفروض في إطار الميزانية العامة للدولة تحت مسمى «الحد الأقصى للقوى البشرية»، أي تحديد عدد الملاكات والوظائف التي يمكن لكل وزارة حكومية استغلالها وإشغالها في إطار الميزانية السنوية. ذلك أن «عمال المقاولين» لا يؤخذون في الحساب هناك، لدى احتساب عدد الملاكات والوظائف المستغلة أو الشاغرة، وهو ما يوفر حافزا قويا لدى السلطات المحلية (البلديات) والحكومية (الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة) للانتقال إلى تشغيل عمال بصورة غير مباشرة، أي عن طريق المقاولين ومن خلالهم. ويؤكد سبيفاك أن «الاستشارات المهنية التي قدمتها للعديد من المؤسسات أثبتت أن هذه الطريقة - التشغيل من خلال مقاولين - ليست أقل ثمنا وتكلفة لمتلقي الخدمة المعني، لكن فيها ما يفري العديد من الأجسام والهيئات، لأنها طريقة سهلة جدا للتكثيف بالعمال وهضم حقوقهم، بل تغييرهم واستبدالهم متى شاء المسؤول».

وحدات القياس والوزن والسخرية اللاذعة

ورغم الإنجازات العينية التي يشير إليها، يعود سبيفاك إلى تأكيد «واقع اليأس» الذي تعيشه دولة إسرائيل ويشدد على أن «على الجيل الشاب أن يستيقظ، قبل فوات الأوان» وأنه «قلق جدا من الواجهة التي تسير إسرائيل نحوها، ويعدد مشكلات جوهرية حادة في عدد من المجالات والقطاعات الحياتية، الاقتصادية والاجتماعية».

ويروي المراسلان اللذان أجريا المقابلة مع سبيفاك أنه أخبرهما، خلال المحادثة العاتفية التمهيدية لترتيب اللقاء، بأنه يائس تماما من الوضع في إسرائيل، ثم يضيفان: «ولكن، ربما أراد أن يشجعنا حين قال، في مستهل اللقاء بينما في مقهى صغير في تل أبيب، إن ثمة في إسرائيل مجالات تسير بصورة ناجحة تماما ننسجم مع ما يجري في الدول المتطورة، «دول العالم الأول»، حسب تعبيره، سألناه: ما هي هذه المجالات؟ فقال: «وحدات القياس والوزن». وحين انتبه إلى تعابير الخيبة التي اعتلت وجهينا، أوضح قائلا: «حينما تدخل إلى متجر (سوبر ماركت) هنا وتشتري كيلوغراما من التفاح، يمكنك أن تكون واثقا بأن هذه هو الوزن الصحيح فعلا. هذا الأمر ليس مفهوما ضمنا وهذا لا يحصل دائما وفي كل شيء»!

ويحذر سبيفاك من أن الوضع في إسرائيل سائر نحو مزيد من التردّي والتدهور في العديد من المجالات، فيشير، مثلا، إلى النقص الحاد جدا في عدد الأطباء في إسرائيل، كما هو قائم اليوم، لكنه سوف يتفاقم ويصبح أشد خطورة بكثير «بعد أن يخرج جيل المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق إلى التقاعد»، ويضيف، موضحا: «وبسبب البعض، لماندا لا يزيدون عدد كليات تعليم الطب في إسرائيل، إذن؟ ... لقد شاركت في جلسة للجنة المالية في الجامعة وطرح هذا السؤال، فقالوا إن ثمة مشكلة - ليس هناك ما يكفي من ملاكات التدريب (الستاج) والتخصص في المستشفيات. ولكن، لماذا ليس هناك عدد كاف من المستشفيات؟ ... لأن هذه هي السياسة الحكومية الرسمية - سياسة تقليص المصروفات العامة»!

ثم يتطرق سبيفاك إلى مشكلة الاختناقات المرورية التي أصبحت «مشهدا يوميا في كل مكان في إسرائيل»، ويقول: «نقد وصلنا إلى نقطة يمكن

«ترتبط حالة اليأس السائدة في البلاد، في بعض جوانبها، بالعجز عن رؤية وتنظيم وخوض نضالات طويلة الأمد... قبل حملة الاحتجاج الشعبي التي شهدتها البلاد قبل خمس سنوات، كان الموضوع الأساس، بل الوحيد، في الصحافة هو السياسة - الخارجية والحزبية. أما اليوم، فهناك الاقتصاد والمجتمع، أيضا. وبهذا، فقد انضمنا إلى عائلة الشعوب. لقد حصل هنا تغيير ما في الوعي العام، صحيح أن هنالك أفرادا ومجموعات ممن يتسلقون على هذا ويركبون الموجة، لكن كلمة «اجتماعي» أصبحت ذات دلالات إيجابية جدا. وزير المالية يقول إنه «اجتماعي» والحكومة كلها تقول إنها «اجتماعية». إنه تحول في الوعي». هذا ما يقوله البروفسور آفيا سبيفاك، ردا على سؤال: هل تعتقد بأن حملة الاحتجاج الاجتماعي قد نجحت في تغيير الواجهة الاقتصادية - الاجتماعية السائدة في إسرائيل خلال العقود الأخيرة؟ وأضاف سبيفاك يقول: «إبان الجملة الاحتجاجية، كنت قلقا جدا بشأن السؤال حول الأفق السياسي الذي يمكن أن ينبثق عن الحملة الاحتجاجية. في تلك الأثناء، جرت المظاهرة الضخمة في شارع كابلان في تل أبيب، وخلالها سمعت دافني ليف (الناشطة الاجتماعية الإسرائيلية التي كانت من منظمي وقادة «معسكر الخيام» الاحتجاجي وسط تل أبيب في تموز ٢٠١١) تطالب أمها وتقول لها: «هل تخشين من أن لا يؤدي هذا كله إلى أية نتيجة؟ ... انظري إلى كل هؤلاء الناس هنا، هل أتبتنا قدرتنا». في تلك اللحظة قلت لنفسني: إنها لا تفقه شيئا، لا تفهم أننا في حاجة إلى أنبوب يوجه هذا الضغط الجماهيري الاجتماعي إلى وجهات وأفاق سياسية، وأخشى ما أخشاه أن هذا لم يحصل، مطلقا!»

قبل خمس سنوات، في تموز ٢٠١١، كان البروفسور آفيا سبيفاك أحد الشخصيات المركزية الداعمة لحملة الاحتجاج الشعبية الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل واستمرت نحو شهرين، ثم تراس - سوية مع البروفسور يوسي يونا (الذي أصبح في الأثناء عضو كنيست ضمن قائمة «المعسكر الصهيوني»). طواقم الخبراء الذين شكلوا مرجعية استشارية للحملة الاحتجاجية، من جهة، وردا على «لجنة تراختنبرغ» الحكومية، من جهة أخرى، والبروفسور آفيا سبيفاك هو زميل بحث كبير في «معهد فان لير» في القدس منذ العام ٢٠٠٦، وهو أحد مؤسسي «برنامج الاقتصاد والمجتمع في المعهد». وكان قد أشغل في الفترة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦ منصب نائب محافظ البنك المركزي في إسرائيل («بنك إسرائيل») وكان رئيسا لقسم الاقتصاد وعميدا لكلية العلوم الانسانية والاجتماعية في «جامعة بن غوريون» في النقب، التي يشغل فيها اليوم أستاذ الاقتصاد الإداري.

طريقة سهلة للتكثيف بالعمال وهضم حقوقهم

يقول سبيفاك، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «دافار ريشون» الإلكترونية (وهي صحيفة بدأت بإصدارها حديثا «نقابة العمال العامة» - الهستدروت - إحياء لصحيفة «دافار» الورقية التي كانت تصدرها وتوقفت عن الصدور نهائيا في العام ١٩٩٦)، إن ثمة إنجازين اثنين عيينيين لحملة الاحتجاج الاجتماعي الشعبية: الأول - العمل المنظم، الذي يشهد ازدهارا وتطورا لافتين منذ ذلك الوقت، والثاني - موضوع «عمال المقاولين»، إذ نجحنا في إعلاء الموضوع وجعله أحد المواضيع المركزية على طاولة البحث العام بوصفه «فضيحة على نطاق قومي»!

للعام الثاني على التوالي:

زيادة أعداد الطلبة في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية تلامس الصفر!

تقارير: امتحان القبول والأعباء المالية - أهم الحواجز أمام زيادة أعداد الطلبة

والمواضيع العلمية على أنواعها، ونسبتهم في الجامعات تكاد لا تذكر.

والتدرج الاقتصادي الاجتماعي في إسرائيل يتم تقسيمه على ١٠ درجات، إذ أن الدرجة الأولى هي الأشد فقرا، والدرجة العاشرة هي الأكثر ثراء. وتحتل البلدات العربية تقريبا كل الدرجتين الأولى والثانية، مع استثناءات من بلدات «الحرديم»، والعرب أيضا يشكلون الغالبية الساحقة من الدرجة الثالثة، التي تعد الدرجة «الأفضل» من بين البلدات الفقيرة.

وحسب معطيات نشرتها صحيفة «يديعوت أخرونوت»، بشأن الانتساب للجامعات والكليات الإسرائيلية، بمعنى ما لا يشمل الدراسة في الضفة والخارج، فإن قرية جسر الزرقاء العربية، التي هي من أشد البلدات العربية فقرا، وتقع جنوبي حيفا، بلغت نسبة الطلاب فيها للقب الأول ٤٩٪، وللق الثاني صفر بالمئة.

وفي مدينة أم الفحم، التي تحل في الدرجة الاقتصادية الاجتماعية الثانية، يتعلم قرابة ١٥٪ للقب الأول، و١٧٪ للقب الثاني.

أما في مدينة الناصرة، التي تحل في الدرجة الثالثة من حيث التدرج الاقتصادي الاجتماعي، فإن نسبة الدارسين للقب الأول ١٦٪، وللق الثاني ٢٩٪.

وبالنسبة للناصرة وأم الفحم، هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الدراسة في الخارج، كما ورد سابقا.

في المقابل، نجد أن نسبة الدارسين للقب الأول في مدينة حيفا، التي تحل في الدرجة السابعة المحسوبة على أعلى مستويات الشرائح الوسطى هي ٢٥٩٪، وللق الثاني ما يزيد عن ١٠٪ في حين أن في مدينة هيرتسليا شمالي تل أبيب، والتي تحل في الدرجة الثامنة، وتعد من المستويات الثرية، نسبة الدارسين للقب الأول تلامس ٣٠٪، وللق الثاني ٧٧٪.

وأعلى نسبة لدراسة اللقب الأول نجدها في مدينة تل أبيب، التي تحل في المرتبة الاقتصادية الثامنة، إذ بلغت نسبة الدارسين للقب الأول أكثر من ٤٧٪، وللق الثاني ما يزيد عن ٢٠٪. ولكن بالنسبة لتل أبيب يجدر قراءة المعطيات بحذر، لكون أعداد كبيرة من الطلاب من خارج تل أبيب، يتقلون عنوان سكنهم إلى المدينة، لغرض الاستفادة من التخفيض الحاد في ضريبة المسقفات البلدية، العالية جدا في تل أبيب، على البيوت التي يستأجرونها، وتمنع التخفيضات للطلاب الجامعيين بنسبة ٨٠٪. وهذا الحال مثبت أيضا في مدينة رامات غان، المحاذية لتل أبيب، التي تقع فيها جامعة «بار إيلان».

البحاث التي تعرض إشكالياتها. لكن الامتحان وحده لم يعد يكفي، كما يبدو على ضوء ارتفاع نسبة النجاح، إذ أن بعض الجامعات أضافت امتحانات أو فرضت المؤهل أمام لجان قبول في مواضيع رفيعة مثل الطب وما شابه. كذلك فإن بعض الجامعات استخدمت شروط القبول من أجل التحكم في نسب الطلاب العرب لديها، وبشكل خاص جامعة حيفا، التي تتجاوز فيها نسبة الطلاب العرب ٣٠٪. نظرا لكونها في شمال البلاد، حيث ٥٣٪ من السكان هم من العرب.

والحاجز الثاني هو كلفة التعليم، إذ يبلغ القسط التعليمي في الجامعات والكليات الرسمية في حدود ٣ آلاف دولار، ولكن هناك كلفة الإقامة الباهظة جدا، خاصة في المدن الكبرى، تل أبيب والقدس وحيفا، والسفريات، والمعيشة؛ وقال استطلاع نشرته معطياته في الأسبوع الماضي إن ٨٣٪ من الطلاب والطالبات الجامعيين يعملون من أجل التمويل أو المساهمة في تمويل تعليمهم، ويقول مسح آخر إن الطلاب للقب الأول ينهون تعليمهم الذي يمتد من ثلاث إلى أربع سنوات بدين تراكمي يصل إلى ١٢ ألف دولار بالمعدل.

وأعلنت الغالبية الساحقة من الطلاب العاملين أن مداخيلهم الشهرية لا تسد حاجاتهم المالية، لذا يكونون مضطرين للاعتماد على عائلاتهم.

وما يزيد من الأعباء المالية على الطلاب الجامعيين، مسألة المبيت للطلاب من المناطق البعيدة، إذ يستدل من استطلاع للرأي، بادر له اتحاد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، أن ٧٪ فقط من الطلاب الجامعيين يقيمون في مساكن الطلبة، وأن ٤٥٪ يضطرون إلى استئجار بيوت، بكلفة تزيد عن مساكن الطلبة من ٢٥٪ إلى ٥٠٪. بإضافة كلفة المواصلات، في حين أن ٧٪ من الطلاب اشتروا بيوتا في مدن جامعاتهم ويسددون أقساط قروض إسكانية، ويقيم ٣٩٪ من إجمالي الطلبة في بيوت عائلاتهم، أو لدى أقارب، علما أن نسبة عالية منهم تسكن في مدن وبلدات خارج مدينة الجامعة أو الكلية، ما يزيد كلفة التنقلات عليهم.

وتؤثر الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مباشرة على نسب الانخراط في سلك التعليم العالي، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للبلدات، انخفضت معه نسبة المتقدمين للتعليم العالي، باستثناء جمهور المتدينين المتمزتين «الحرديم»، الذين يعيشون بنسب فقر عالية جدا، تقارب نسب العرب، إلا أن انخفاض اقبالهم على التعليم الجامعي يعود لشكل ثقافتهم الدينية وابتعادهم عن العلوم

نسبة الولادات التي كانت قائمة قبل ١٨ إلى ٢٢ عاما قياسا مع السنين اللاحقة، وأيضا بسبب جمود نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة «البيجروت»، التي توازي شهادة التوجيهي.

امتحان القبول والأعباء المالية

وكما ذكر، فإن الحاجزين الأكبرين أمام دخول الطلاب إلى الجامعات الإسرائيلية، هما امتحان القبول «البيسخومتري» وأيضا الأعباء المالية. وقد بدأت إسرائيل في اتباع امتحان القبول بشكله الحالي منذ مطلع سنوات التسعين؛ ومع مرور السنين بات أشد صعوبة، وأصبحت مقاييسه تشكل صعوبة بشكل خاص للطلاب العرب لأسباب عدة. لكن في ذات الوقت يشكل عبء أكل مال الطلاب، إذ أن نتيجة الامتحان تحسم مسألة قبولهم للمواضيع التي يرغبون بها، إذ يتم تحديد مستوى نجاح لكل واحد من مواضيع التعليم.

كما أنه مع مرور السنين تحول هذا الامتحان إلى قطاع اقتصادي متصل فيه الدورة المالية إلى مئات ملايين الدولارات سنويا، لأن نسبة عالية جدا من الطلاب تضطر لتعلم دورات تحضيرية لهذا الامتحان، بكلفة تصل إلى ألف دولار للطلاب الواحد، عدا رسوم الامتحان ذاته التي تصل إلى ١٥٠ دولارا ومصاريف أخرى مرافقة. وقد طرح هذا الامتحان مرارا على أجندة الكنيست لإلغائه، وظهرت الكثير من

الطلاب للقب الأول في الجامعات الإسرائيلية الثماني، شهد تراجعاً بنسبة ٤٪. كما تراجع أعداد الطلاب للقب الأول في الجامعة المفتوحة بنسبة ٢٩٪. في المقابل فإن أعداد الطلاب في الكليات سجل ارتفاعاً بنسبة ٣٢٪.

ويشار إلى أنه في سنوات التسعين الأولى، تم فتح العديد من الكليات التابعة عمليا لواحد من الجامعات الإسرائيلية، ولكن لاحقا تم فتح عدد من الكليات الخاصة، وساهمت هذه الكليات في رفع أعداد الطلبة الجامعيين في المعاهد الإسرائيلية عامة بثلاثة أضعاف خلال عقدين من الزمن. ويتبين من سلسلة التقارير التي نشرت بمناسبة افتتاح الدراسة الجامعية ٢٠١٦/٢٠١٧ أنه منذ سنوات التسعين وحتى اليوم، ارتفعت أعداد الطلاب في الكليات الرسمية بنسبة ٦٥٪، بينما ارتفعت أعداد الطلاب في الكليات الخاصة بنسبة ٥٦٪. وفي هذه الكليات الخاصة تصل أقساط التعليم إلى ٢٥٠٪ من القسط في الجامعات والكليات. والهرب إلى تلك الكليات الخاصة وتكبد هذا العبء المالي، نابع من أن شروط القبول فيها أقل والطلاب ليسوا ملزمين بامتحان القبول «البيسخومتري».

ونقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية عن مسؤولين في مجلس التعليم العالي قولهم إنه وفق التقديرات فإن أعداد الطلاب في الجامعات الإسرائيلية الثماني سيستمر في التراجع أيضا في العام الدراسي التالي، بسبب تباطؤ

يستدل من المعطيات الأولية، التي صدرت في مطلع الأسبوع الجاري، بمناسبة افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية (يوم ٢٠١٦/١٠/٣٠)، أن الزيادة التي شهدتها هذا العام في عدد الطلاب في الجامعات والكليات تلامس الصفر (٠٪) مقارنة مع العام الماضي، الذي هو أيضا لم يسجل زيادة خاصة.

وبالإمكان الاستنتاج أن شروط القبول في الجامعات الإسرائيلية من جهة، والكلفة والأعباء المالية الأخرى من جهة ثانية، يشكلان حاجزا أمام زيادة أعداد الطلبة وبشكل خاص من الشرائح الضعيفة والفقيرة. ونشير أيضا إلى أن أعداد الطلاب العرب في تزايد مستمر، إضافة إلى الأعداد الكبيرة التي تضطر للدراسة في الخارج، وأيضا في جامعات الضفة الغربية المحتلة.

وتحتاج المعطيات النهائية إلى بضعة أيام حتى يتم اكتمال انخراط الطلاب في معاهدهم المختلفة، ولكن حتى الآن يتضح أن عدد الطلاب في مختلف الجامعات والكليات الكبيرة التي تضطر للدراسة في الخارج، وأيضا في جامعات العام الذي سبقه ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويتضح أيضا أن أعداد المنتسبين للقب الجامعي الأول تراجعت بنسبة ٠٦٪، وأن زيادة قدر طرادت على الإقبال على اللقبين الثاني والثالث، ويقول تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، إن أعداد



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التخطيط الإسرائيلي في القدس

استراتيجيات السيطرة والهيمنة

يوسف رفيق جبارين

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يخفض تقاريره الشهرية إلى ٨ سنويا

أعلن بنك إسرائيل المركزي عن تخفيض عدد تقاريره السنوية بالنسبة للفائدة البنكية، من تقارير شهرية إلى ٨ تقارير في السنة، ابتداء من العام المقبل ٢٠١٧. وهذا ناجم عن تباطؤ الحركة الاقتصادية، والتقلبات الاقتصادية، التي تتأثر بها الفائدة البنكية، والتي تدخل اليوم شهرها الـ ٢٢ عند أدنى مستوى لها تاريخيا، ٥١٪، بمعنى ما يلامس الصفر.

وقد اعلن البنك المركزي، في الأسبوع الماضي، عن ابقاء الفائدة البنكية عند مستواها ذاته، في شهر تشرين الثاني الجاري، وما يدفع البنك للإبقاء على نسبة الفائدة هذه، هو عدم وجود تضخم، بل إنه يسجل نسبة "سلبية"، منذ ثلاث سنوات، وكما يبدو فإن توقعات التضخم قد تبقى على حالها أيضا في العام المقبل ٢٠١٧.

وحسب توقعات خبراء، بمن فيهم خبراء في بنك إسرائيل، فإنه لا يبدو في المدى المنظور، أي احتمال لرفع الفائدة البنكية، وقبل بضعة أشهر، كانت تقديرات في البنك تقول إن احتمال الرفع قد يكون في الربع الأخير من العام المقبل ٢٠١٧، لتعود الفائدة إلى مستوى ٥٠٪، التي كانت عندها في آخر مرة، في شهر شباط من العام الماضي ٢٠١٥.

ويقول البنك إنه جدول التقارير الثمانية بشكل يأخذ بعين الاعتبار النشاط الاقتصادي الموسمي، وحركة السوق الإسرائيلية، بما فيها مواسم الأعياد اليهودية.

وشد البنك على أنه اتخذ قراره في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي، الذي يؤثر على الفائدة البنكية. وقال البنك إنه سيقفل بموازاة ذلك تقاريره الفصلية لتوقعات الاقتصادية المستقبلية من ٤ تقارير فصليا إلى ٣ تقارير سنويا.

تخفيض الفائدة الجزائية لأول مرة منذ ١٨ عاما

أعلنت المحاسبة العامة للدولة ميخال عيادي بويانجو في الأسبوع الماضي، عن تخفيض نسبة الفائدة الجزائية، التي يدفعها المدينون للسلطة الرسمية، بسبب تأخرهم في تسديد التزاماتهم.

وهذه المرة الأولى التي يتم فيها تخفيض الفائدة الجزائية الحكومية منذ ١٨ عاما.

وسيدخل القرار حيز التنفيذ في مطلع العام المقبل ٢٠١٧. وسيكون التخفيض تدريجيا، لتكون هذه الفائدة في العام ٢٠٢٠ عند مستوى ٤٩٪، بدلا من ٦٥٪ حاليا.

يذكر أن الفائدة الجزائية في القطاع الاقتصادي الخاص تصل إلى ضعفي الفائدة الرسمية، وهي عادة تكون أكثر بنسبة ٥٠٪ من الفائدة المتفق عليها بين البنوك وطاقات الاعتماد والمدينين.

وقالت المحاسبة إن قرار خفض الفائدة الجزائية تم بعد فحص شامل في مكتبها، وقالت إن تخفيض الفائدة الجزائية جاء ليتلاءم مع الفائدة البنكية الاساسية التي يقرها بنك إسرائيل، وهي تلامس الصفر (٠٪)، في حين أن الفائدة الاساسية للديون والاعتجادات من المؤسسة الرسمية ستبقى على حالها عند ١٥٪ سنويا.

ومن المفترض أن يسري القرار أيضا على ديون المواطنين لشركات البنى التحتية مثل الكهرباء والماء، وأيضا على ديون المواطنين بشكل خاص للمجالس البلدية والقروية، التي تجمع أكبر حجم من ديون المواطنين لدى المؤسسات الرسمية.

وحسب مصادر مالية في وزارة المالية فإن الهدف من تخفيض الفائدة الجزائية هو تسهيل تسديد الديون المستعصية.

٤٠٠ مليون دولار- غرامة "بنك ليئومي" لتستره على متبرهي صرائب أميركان

أعلن بنك ليئومي، ثاني البنوك الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، عن دفع آخر غرامة فرضتها عليه السلطات الأميركية. لتستره على متبرهي صرائب أميركان، في حسابات بنكية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وكان البنك قد دفع غرامة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لسلطة الصرائب الأميركية، وخلال الشهر المنصرم تشرين الأول دفع غرامة بقيمة ١٦ مليون دولار، لسلطة الأوراق المالية الأميركية، في القضية ذاتها.

وتواصل الإجراءات القضائية الأميركية ضد بنكين إسرائيليين آخرين، هما بنك هبوعيلم، أكبر البنوك الإسرائيلية، وبنك مزراحي طفاحوت، الذي يحل في المرتبة الرابعة من بين البنوك الإسرائيلية. وكانت قضية بنك ليئومي قد تجسرت قبل أقل من عامين، حينما تبين للسلطات الأميركية أن بنك ليئومي وبنوكا إسرائيلية أخرى، قد تسترت على متبرهي صرائب أميركان، بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢، ويبدو أن جميعهم من الأميركيان اليهود، بفعل القانون الذي تم سنه في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ لمدة خمس سنوات، إلا أنه تم تمديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، وكان الهدف منه تشجيع هجرة أصحاب رأس المال اليهود إلى إسرائيل.

ويمنح القانون المذكور المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الصرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى بـ "الهجرة النوعية"، بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وكان القانون في حينه يهدف إلى تحفيز الهجرة إلى إسرائيل، التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي. وكان هدف المشرع هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل، في سنوات هجرتهم الأولى، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون في إسرائيل "دفينة لمتبرهي دفع الصرائب".

سجّل معدل الناتج السنوي للفرد في إسرائيل حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري ذروة غير مسبوقه، بوصوله إلى ما يلامس ٣٧ ألف دولار، في حين أن توقعات النمو ارتفعت هي أيضا إلى ما بين ٢٨٪ وحتى ٣٠٪، بدلا من توقعات كانت أقرب إلى الركود الاقتصادي - ٢٪.

وتواصل خزينة الصرائب تسجيل فائض، في حين أن العجز في الموازنة العامة في الأشهر التسعة الأولى بلغ ٠.٣٦٪، بينما التخطيط للعام كله هو عجز بنسبة ٢.٨٪.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية موطي باسوك، إن أول تقرير عن النمو الاقتصادي عن الربع الأول من هذا العام، أشار إلى أن النمو ارتفع بنسبة ٠.٨٪، وقد دبّ اللمع في كافة الأوساط الاقتصادية، و فقط قلة توقعات أن الأوضاع ستتحسن لاحقا. ولكن بعد وقت ليس طويلا، تبين أن حسابات النمو كانت خاطئة بفجوة هائلة، بنسبة الثلثين، ليتبين أن النمو ارتفع في الربع الأول بنسبة ٢.٤٪، ليتبعه نمو أعلى في الربع الثاني بنسبة ٤.٣٪، وفي النصف الأول ككل ارتفع النمو بنسبة ٣.٢٪، وهذا ما دفع بنك إسرائيل المركزي، ووزارة المالية، ومن ثم صندوق النقد الدولي، إلى رفع توقعاتهم من ٢.٤٪ إلى ٢.٨٪، وحتى إلى ما يلامس ٣٪، كما تم رفع تقديرات النمو للعام المقبل ٢٠١٧، إلى أكثر من ٣٪.

وهذه المعطيات تعني أن معدل الناتج للفرد في إسرائيل قد بلغ في النصف الأول من العام الجاري ٣٦٩٢٥ دولارا، وهو يعد ذروة، ولكن ما لم يشير له تقرير الصحيفة، هو أن معدل صرف الدولار حاليا - ٣.٨٠ شيكل - أقل بحوالي ٢.٤٪، عن معدل صرفه في العام الماضي ٢٠١٥، ما يعني أن قسما من الزيادة الحاصلة في معدل الناتج، يعود أيضا إلى تراجع قيمة صرف الدولار أمام الشيكال في العام الجاري ٢٠١٦.

وبموجب هذه المعطيات، فإن مستوى المعيشة في إسرائيل ارتفع في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٥.٥٪، ويقول مكتب الاحصاء المركزي إن ارتفاع النمو في الناتج العام يعكس ارتفاعا في الاستهلاك الفردي بنسبة ٩.٩٪ في الربع الثاني من العام الجاري، وارتفاع الصرف العام بنسبة ٨.٦٪ في الفترة ذاتها، وينحس إلى هذه المعطيات أيضا معدل بطالة في حدود ٤.٩٪.

وأحد الأمور البارزة في آخر المعطيات الاقتصادية، هو جباية الصرائب التي سجلت هي أيضا هذا العام ذروة غير مسبوقه.

ففي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بلغ حجم المداخيل من الصرائب ٢١٦ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥.٦٨ مليار دولار، وهذا أعلى بنسبة ٥.٢٪ عما كان في ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٥، وحتى الآن يجري الحديث عن فائض يقدر بحوالي ٦ مليارات شيكل، وهذا ما يعادل ١.٨٥ مليار دولار، وكانت سلطة الصرائب قد رفعت توقعاتها لجباية هذا العام إلى ٢٨٢.٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٤.٣ مليار دولار.

وتقول وزارة المالية إنه في السنوات الأخيرة تسجل مداخيل الصرائب زيادة سنوية تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٧.٧٪، وتعزو الوزارة الزيادة الحاصلة في هذا العام إلى ثلاثة أسباب مركزية، الارتفاع المتواصل في بيع البيوت، والزيادة غير المسبوقه في عدد السيارات الجديدة التي تباع يوميا، والارتفاع في معدل الرواتب.

ويضاف إلى كل هذا أن الصرف الحكومي حتى نهاية الشهر التاسع من العام الجاري، بمعنى خلال ٧٥٪ من العام، أقل بكثير مما هو مخطط له، على صعيد العجز المالي، وحتى نهاية الربع الثالث، بلغ العجز في الموازنة العامة بالقيمة المالية، ما يزيد بقليل عن ٦ مليارات شيكل، بينما التخطيط الذي أعدت على اساسه الموازنة العامة للعام الجاري ٣٥ مليارا، وهو ما كان سيشكل عجزا بنسبة ٢.٨٪ من حجم الناتج العام.

بمعنى آخر، يقول التقرير إن العجز حتى نهاية الربع الثالث كان يجب أن يصل إلى ١.٢٪ من حجم الناتج العام، ولكن على ارض الواقع فإن العجز كان ٠.٣٦٪.

ويقول باسوك إن انخفاض الصرف وبالتالي العجز، من جهة، والفائض في خزينة الصرائب، من جهة أخرى، سيخلقنا فائضا ضخما، وستعمل الحكومة على صرف الغالبية الساحقة منه حتى نهاية العام الجاري، والسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أين سيذهب الفائض؟

وحسب باسوك، فإن هذه المعطيات الايجابية لا تفسر تقديرات وزارة المالية بأن تكون الجباية في العام المقبل ٢٠١٧ بحوالي ٢٩٠ مليار شيكل، وفي العام ٢٠١٨ بما يزيد بقليل عن ٣٠٥ مليارات شيكل، ولكن "جرت العادة" في المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية، على تقليل التقديرات المستقبلية، والبذات في فترة أعداد وإقرار الموازنة العامة، كما يجري في هذه الفترة، كي لا تكون هناك مطالب زائدة من أعضاء الكنيست وكتلهم، لزيادة الصرف في نواح متعددة.

"انقلاب" في الصادرات

ويقول تقرير آخر لمكتب الاحصاء المركزي إن صادرات البضائع والخدمات، بمعنى اجمالي الصادرات، سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٧.٧٪ بمعدل سنوي، وهذا يعد انقلابا في تقارير الصادرات التي ظهرت في الأشهر الأخيرة، والتي تحدثت عن تراجعات كبيرة في صادرات البضائع، في حين أن الارتفاع الحاصل في صادرات الخدمات يبقى اجمالي الصادرات بارتفاع طفيف. ولكن تقرير مكتب الاحصاء الأخير، يدل على أن صادرات البضائع سجلت هي أيضا ارتفاعا طفيفا، بنسبة ١.٥٪، ولكن هذا يبقى من ناحية محللين إسرائيليين أفضل من تسجيل تراجعات.

ويقول التقرير إن اجمالي صادرات البضائع والخدمات معا، سجل في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٧.٧٪، بعد أن سجلت تلك الصادرات في

إعداد: برهوم جرابسي

معدل الناتج السنوي للفرد الإسرائيلي يسجل ذروة: ٣٧ ألف دولار!

*المعطيات الاقتصادية التي تكشففت في الشهرين الأخيرين قلبت كل التوقعات السابقة

محللون يحذرون من تفاؤل زائد لأن التطورات الاقتصادية ليست مضمونة

النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٥ تراجعوا بنسبة ٣.٩٪، وفي التفصيل يظهر أن صادرات الخدمات وحدها سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا كبيرا بنسبة ٩.٦٪، وكما ذكر فإن صادرات البضائع وحدها سجلت ارتفاعا بنسبة ١.٥٪، بعد تراجعها على مدى العامين السابقين.

ويظهر من تفاصيل التقرير أن المنتوجات الزراعية سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢.١٪، بينما صادرات الخدمات السياحية تراجعت في ذات الفترة بنسبة ٤.٨٪، أما صادرات المجوهرات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة ١.٣٪.

ويقول شاؤولي كاتسنلسون، نائب المدير العام في معهد الصادرات، إن معطيات مكتب الاحصاء المركزي تعكس تغيرات من حيث الكمية، وليس من حيث المردود المالي بالدولارات، وأضاف أن الصادرات الإسرائيلية ما تزال تراوح مكانها منذ سنوات، وأن صادرات البضائع الصناعية تواصل تراجعها، وفي المقابل تسجل صادرات الخدمات ارتفاعات عالية، وحسب تقديراته فإن تقرير مكتب الاحصاء لن يغير توقعات معهد الصادرات، القائلة إن اجمالي صادرات البضائع والخدمات ستسجل هذا العام ارتفاعا اجماليا بنسبة ٢.٢٪.

هذه المعطيات ليست مدعاة للتفاؤل الزائد

ورغم هذه المعطيات، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي شهد حتى قبل خمس سنوات معطيات أفضل بكثير، ولهذا يقول المحلل باسوك في مقال له: "هل أمام هذه المعطيات التي يتم تعديلها، تكون إسرائيل في مرحلة ازدهار اقتصادي خارج عن المألوف؟ بالتأكيد لا، وهل وضعية الاقتصاد الإسرائيلي أفضل من التقديرات السابقة لغالبية الخبراء الاقتصاديين، بمن فيهم خبراء وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، وديوان رئاسة الوزراء؟ بالتأكيد نعم، وهل الوضع الحالي يضمن لنا عامين اقتصاديين جيدين، من خلال الميزانية العامة للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ ليس بالضرورة".

ويبرر باسوك استنتاجاته بأنه في مشروع الموازنة العامة، تم تقديم امتيازات مالية على خلفية حزبية، بمعنى تطبيق اتفاقيات ائتلاف مع الكتل البرلمانية المشاركة في الحكومة. كما أن الميزانية تفتقر إلى محركات نمو، بالمفاهيم الاقتصادية الجديدة، خاصة تلك التي من شأنها أن تحقق قفزة للاقتصاد الإسرائيلي.

ويتابع باسوك قائلا إن المعطيات الاقتصادية ايجابية في هذه المرحلة، على الرغم من أن وزيرى المالية، الحالي موشيه كحلون والسابق يائير لبيد، توليا المهمة من دون خلفية اقتصادية، وكلاهما تشبث بقضية أسعار البيوت أكثر من أي قضية أخرى.

ويلاحظ باسوك أيضا أن محافظة بنك إسرائيل، من جهة، ورئيس الوزراء بنيامين نتانياهو من جهة أخرى، بات تدخلهما بتفاصيل السياسة الاقتصادية أقل مما كان حتى وقت قريب.

تقرير المراقب العام للدولة يحذر من ضرب مخصصات التقاعد مستقبلا

*المراقب يطرح تقريراً يتساقم مع تقارير رسمية وخاصة ظهرت في السنوات الماضية*المراقب يحذر من شكل تعويم صناديق التقاعد في الأسواق المالية

كما يحذر من انعكاس ارتفاع معدلات الأعمار على خزينة الضمان الاجتماعي ويدعو لرفع سن تقاعد النساء*المراقب يكشف أن الجيش يرفع رواتب التقاعد من دون رقابة!*

لدى النساء، وحتى ٨٢ عاما بين الرجال. ويتبين من جدول نشرته وسائل إعلام أن جيل سن تقاعد النساء في النرويج هو مثل الرجال - ٦٧ عاما، وفي الولايات المتحدة الأميركية- ٦٦ عاما، واليابان والمانيا- ٦٥ عاما. بينما المعدل في الدول المتطورة ٦٣ عاما، ثم إسرائيل ٦٢ عاما، في حين أن جيل التقاعد في تركيا ٥٨ عاما.

ويقول مراقب الدولة في تقريره "إن عدم رفع سن التقاعد لدى النساء من شأنه أن يركزس الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، وظاهرة اللا مساواة بين الرجال والنساء، كما أن من شأنه أن يركزس نسب الفقر العالية بشكل خاص بين النساء المسنات، مقارنة بالرجال المسنين". ويضيف المراقب "إن إحدى الضربات المتوقعة للاقتصاد من عدم رفع سن التقاعد لدى النساء، هي أيضا ضرب صندوق مخصصات الشيخوخة في مؤسسة الضمان الاجتماعي"، إضافة إلى ارتفاع معدلات الحياة، كما ورد سابقا هنا.

ويحذر المراقب من أن تقديرات الحكومة ووزارة المالية لمخصصات الشيخوخة، وأيضا الرواتب التقاعد التي تدفعها لموظفي القطاع العام المتقاعدين، ليست دقيقة، على الرغم من أن ذات التقديرات تكشف أزمة مستقبلية، وقال إن الالتزامات المستقبلية أعلى بنسبة كبيرة من التوقعات الرسمية.

كما يظهر من تقرير مراقب الدولة العام أن الجيش الإسرائيلي يواصل دفع رواتب تقاعد مفرطة لجنوده وضباطه في الجيش النظامي، على الرغم من المطالبات الدائمة بتخفيض موازنة الجيش، خاصة في مجال الرواتب والتقاعد وامتيازات الضباط والجنود.

ووجد التقرير أن رئيس هيئة الأركان يستغل بندا خاصا في أنظمة الجيش يمنحه الصلاحية ليعضف نسبة ٧٪ على الراتب التقاعدي لمن يخرجون إلى التقاعد، وأنه في السنوات الثلاث الأخيرة تم رفع الرواتب تقريبا لجمعين من خرجوا إلى التقاعد، وان النسبة الزائدة هي ١١٪، ما كلف خزينة الجيش مبلغ ٣ مليارات شيكل، وهو ما يعادل ٧٦٠ مليون دولار.

الأحوال ترتفع المخصصات الشهرية إلى ٢٣٠٠ شيكل، ما يعادل أكثر بقليل من ٦٠٠ دولار، وهو أيضا غير كاف لوحد.

أما رواتب التقاعد، التي تدفعها صناديق التقاعد للمؤمنين لديها، فهي تواجه خطر الانخفاض الحاد بسبب عاملين، الأول هو شكل تعويم توفيرات التقاعد في البورصة، ابتداء من العام ٢٠٠٣. وكذلك تم إلغاء التقاعد الذي كان يعتمد على طريقة ٢٪ من الراتب الأخير عند التقاعد، عن كل سنة عمل، حتى نسبة اقصاها ٧٠٪. وبدلا منها، بات العامل يحصل على ما نجح في توفيره كمخدرات، تضاف إليها الأرباح في حال صولها. وفي حالات كثيرة، حينما تتلقى البورصات ضربات وخسائر، فإنها تنعكس مباشرة على حجم التوفيرات. ويقول المراقب في تقريره إن نسبة الخدمة الإدارية التي تجيبها شركات التامين من المؤمنین لديها، ما تزال عالية، على الرغم من تخفيضها في السنوات الأخيرة، بموجب أنظمة أصدرتها وزارة المالية، إذ أن هذه النسبة، وخاصة في حالات لا توجد فيها أرباح، ووجود خسائر، تزيد من الخسائر في التقاعد.

كما يحذر مراقب الدولة العام في تقريره من التأخر في رفع سن التقاعد للنساء من ٦٢ عاما، كما هو اليوم، إلى ٦٤ عاما، ويدعي المراقب أن لهذا الأمر "انعكاسات سلبية جوهرية على الاقتصاد وعلى النساء المتقدمات اللاتي يخرجن إلى التقاعد"

وكانت لجنة فحص خاصة أقامها قبل عدة أشهر وزير المالية موشيه كحلون قد أعلنت في الشهر المنصرم، تشرين الأول، عن قرارها النهائي بتقديم توصية إلى الحكومة، لرفع سن التقاعد لدى النساء إلى ٦٤ عاما، بدلا من ٦٢ عاما اليوم، و ٦٠ عاما قبل ١٣ عاما. إلا أن رفع جيل التقاعد سيتم بشكل تدريجي على مدى عدة سنوات، ليضمن مستقبلا توفير مخصصات شيخوخة في خزينة الضمان الاجتماعي بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار سنويا.

وتقول إسرائيل إن جيل تقاعد النساء لديها هو من بين أقل الدول، على الرغم من أن معدل الأعمار فيها هو من الأعلى في العالم، أكثر من ٨٤ عاما

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



قراءة في كتاب جديد حول «الربيع العربي» لسفير إسرائيل لدى مصر

الحضارة العربية الإسلامية أخفقت في الخروج من حالة الجمود التي أملت بها في عهد الحكم العثماني طوال خمسمئة عام!

الشرعية الإسلامية والقبلية العربية تغلبتا في نهاية المطاف على الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية ودينية بغية إيجاد إطار لحكم ديمقراطي وإخراج العرب من تخلفهم المتراكم



مع ذلك يحذر جوفرين من مغبة تشويه الواقع ويؤكد على أن التغفية الإعلامية خلقت انطباعاً خاطئاً كما لو أن شباب «ميدان التحرير» (في القاهرة)، الذين يمثلون وعياً سياسياً متقدماً، يمثلون غالبية الجمهور المصري المثقف والمتنور، الذي ينتمي إلى جيل الفيسبوك والتويتر. فمعظم المصريين يقيمون في مدن الهامش في ظروف فقر وضائقة ولا يمتلكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما أنهم يعتمدون على منظمات إغاثة إسلامية تستغل الفراغ الذي تركته الدولة. ولعل ذلك هو ما يفسر فوز أحزاب «الإخوان المسلمين» في الانتخابات الأولى بعد الإطاحة بزعماء الدول في تونس ومصر وليبيا.

من جهة أخرى يقول جوفرين إن حاجز خوف المواطنين من الحكم والسلطة قد كسر، ولعل ذلك هو السمة الأبرز لما يسمى بـ «الربيع العربي»، والذي يمكن له أن يتيح فسحة معينة للتفاوض تجاه المستقبل. غير أن السؤال لم يرز مفتوحاً بطبيعة الحال في ضوء ما يحدث حالياً في الدول العربية، كذلك فقد فند «الربيع العربي» الإدعاء بأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو المشكلة المركزية في العالم العربي. وقد نحي في هذه الأثناء الانشغال بهذا الموضوع من مركز الأجندة العربية، غير أنه يمكن أن يعود إلى مكانته هذه في أعقاب أحداث غير متوقعة أو قرارات للحكام العرب، وينشر إلى أن معظم الليبراليين العرب لا يرون في النزاع مع إسرائيل عاملاً يمكن له أن يعيق أو يعطل عملية الديمقراطية في العالم العربي، وإنما يرونه كموضوع جرى استغلاله من قبل الحكام العرب لصرف أنظار شعوبهم عن الواقع الأوج والسيء في دولهم.

أوروبا في «دائرة الخطر»!

يعتبر كتاب جوفرين مهماً في إسرائيل وفي الغرب على حد سواء، ففي الوقت الذي تشهد فيه المنطقة حروباً طاحنة بين السنة والسنة وبين الشيعة والسنة، وبعدها انهيار وتفككت ما لا يقل عن خمس دول عربية (سورية، العراق، اليمن، ليبيا والصومال) وصار القتلى يعدون بمئات الآلاف، هناك حاجة لفهم ما يحدث والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع الكارثي، الذي لم يتكهن به حتى الليبراليون العرب المتشائمون. ويعرض جوفرين صورة شاملة، تتيج لنا إلغاء نظرة على المشاكل المركبة في الإسلام وذلك عبر صراع المفكرين الليبراليين على اختلاف أجيالهم ضد منظومة الحضارة التي ترفض بحكم طبيعتها أي تجديد. وكما تدل مسيرة كفاف هؤلاء الليبراليين العرب فإن منظومة الشريعة الإسلامية المسيطرة، المكونة من القرآن والسنة، لن تتغير في المستقبل المنظور، فضلاً عن ذلك يبدو أن تواجد الإسلام في أوروبا الغربية سيشهد مزيداً من التمدد والاتساع، الأمر الذي سيعزز من قوة ونفوذ المؤمنين به، الذين يتطلعون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في وطنهم الجديد.

(*) الكاتبة مستشرق وديبلوماسية إسرائيلي أشغل منصب سفير إسرائيل في كل من مصر ورومانيا والسويد، وهو حالياً باحث زميل في «معهد القدس لشؤون الجمهور والدولة»، ترجمة: سعيد عياش (خاصة)

تحفظات وقيود غير قليلة تنبع من ثقافة سياسية مختلفة تماماً عن ثقافة الغرب. ويقتبس جوفرين في هذا السياق المستشرق إيلي كدوري، الذي لخص إلى القول بأنه «لا توجد في التقاليد السياسية العربية والإسلامية أفكار مشابهة لأفكار الحكم الدستوري والتمثيلي. ففكرة الدولة كيان إقليمي يستند إلى سيادة الشعب والتمثيل في الانتخابات وحق الاقتراع للجميع والسلطة القضائية المستقلة والمجتمع المدني المؤلف من اتحادات ومنظمات ومجموعات مفسرة ذاتياً، كل ذلك يعتبر أفكاراً غريبة تماماً عن تقاليد الإسلام».

في الفصل الأول من كتابه، والذي كرس لتقديم عرض مقتضب للإسلام وجوهره السياسي، يوجز جوفرين الموضوع بقوله إن «المفهوم الأساس للإسلام يتركز على التسليم بوحدانية الله (التوحيد) وإرادته التي تشكل أمراً وتوجيهاً للجميع. والسيادة المطلقة هي إرادة الله وحده بلا منازع ولا يجوز لأي إنسان أو طبقة أو مجموعة أو حتى عامة السكان، أن يطالبوا بهذا الحق. والقرآن هو أساس للملك الإسلامي ولا وجود لنظرية سياسية مستقلة في الإسلام. فالدين يشمل مجمل نواحي حياة الفرد وهو المصدر للمثال والشرعية».

هذا الإجمال المقتضب يبين بوضوح المصاعب التي واجهها وما زال يواجهها الليبراليون العرب الذين يحاولون ويسعون إلى دفع حرية الفرد والديمقراطية قدماً في الإسلام.

وتتطرق غالبية فصول الكتاب إلى الليبراليين العرب على اختلاف أجيالهم، ولا سيما في مصر وكذلك أيضاً في سورية والعراق، وسعيهم إلى بلورة نظرية أو صيغة قادرة على دفع الديمقراطية في العالم العربي قدماً. وقد كرس هؤلاء جهودهم لتفحص مسألة كيف يمكن لحكم ديمقراطي يركز على فصل السلطات وتقييد صلاحيات الحاكم، وحرية الفرد وتجسيد حقوق الإنسان والمساواة الجندرية، أن يتسق، رغم كل ذلك، مع الإسلام، ومما لا شك فيه أن مهمة هؤلاء كانت وما زالت صعبة ومعقدة، كما أنهم لم يعثروا حتى الآن على صيغة توفيقية ملائمة.

من الواضح حالياً للجميع أن هناك حاجة لفصل الدين عن الدولة بغية تطبيق الديمقراطية على اختلاف قيمها. غير أن قلائل فقط هم من يقررون بذلك صراحة، ذلك لأن الأمر يشكل مسا بذات وكينونة الإسلام، وقد رأينا على سبيل المثال ما حدث في تسعينيات القرن الماضي في مصر للصحافي والكاتب فرج فودة الذي لقي حتفه في جريمة قتل، وما حدث لبروفيسور في الفلسفة نصر أبو زيد الذي دعا إلى تفسير جديد للإسلام، وحوكم بتهمة الكفر وأجبر على الطلاق من زوجته ثم هرب إلى هولندا.

إن مهمة الليبراليين العرب وجهودهم تشكل مثالا مأساوياً مستمرا على جهود سيزيفي ليس له سوى أمل ضئيل في الوصول إلى قمة الجبل.

شباب «التحرير» ليسوا الشعب المصري

على الرغم من ذلك وفي مقابل أحداث مؤسفة في أنحاء العالم أو الدول العربية، أخذت تظهر مجدداً أفواج من الليبراليين العرب، وفي أعقاب تحضر الدول القومية العربية، مصر وسورية والعراق، من نير الاستعمار، ظهرت أيضاً بوادر ديمقراطية. وقد أقيمت في هذه الدول برعاية القوى الاستعمارية، وفي محاكاة للغرب، أحزاب سياسية وأجريت انتخابات أدت إلى إنشاء برلمانات. في تلك السنوات هبت أيضاً رياح تغيير طفيفة، غير أن التقاليد العربية والإسلامية سرعان ما تغلبت، إذ نشأت وتطورت حركات قومية عربية متطرفة، وفي الوقت ذاته ظهرت في المقابل حركات إسلامية، كانت تلك الدول ذاتها ضحيتها الأولى. كما جرت انقلابات عسكرية في كل من سورية والعراق ومصر وليبيا هدفها المزعوم مكافحة الفساد والمحسوبية، غير أنها أدخلت العالم العربي في دوامة من الكراهية والحروب الأهلية، وأضررت بالتنمية الاقتصادية وكجحت أي تقدم نحو الديمقراطية والتطور.

إلى ذلك فإن هزيمة العرب في حرب العام ١٩٦٧ وحروب الخليج التي تغلغلت خلالها قوات أجنبية إلى العديد من الدول العربية ملحقة الهزيمة بجيوشها. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور العولمة في وسائل الإعلام والاتصال الإلكترونية والإنترنت، كل هذه الأحداث والتطورات تظهر العالم العربي كحيز متخلف، غير أنها تحفز وتلهم أيضاً عدداً كبيراً من المثقفين العرب لطرح اقتراحات وأفكار تساهم في دفع العصنرة.

ويتوقف جوفرين في كتابه مطولاً أمام الليبراليين المصريين والسوريين والعراقيين الجدد المعاصرين، الذين يشكلون مجموعة متنوعة يقسمها إلى ليبراليين مؤسسيين وشبه مؤسسيين ومستقلين. ويعتقد جوفرين أنه كان لهؤلاء على امتداد السنوات دور ومساهمة في صحة وبقظة الجماهير في دولهم وفهم أوضاعها والمطالبة بإجراء إصلاحات، وحثها (أي الجماهير) على الخروج ضد أنظمة الحكم السائدة. كما يشير إلى وسائل الإعلام الجديدة وقنوات التلفزة الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي، التي مكنت الجمهور من معرفة ما يحدث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم إضرابات واحتجاجات في سائر أنحاء العالم العربي، مما شكل مصدر إلهام ونموذجاً يحتذى.

عاملاً مركزياً في تفوق دول الغرب، كذلك اعتقد، خلافاً لعلماء الإسلام، بوجوب إشراك الجمهور في عمليات التشريع وذلك عن طريق إجراء انتخابات مستقلة التشريعية. وتبنى الشيخ محمد عبده فكرة الإصلاح في المؤسسات الدينية واعتماد قوانين أوروبية فيما يتعلق بإدارة الحكم ومكانة المرأة. وقد كان أول من اعتقد بأن المفاهيم الإسلامية يمكن أن تتواءم مع الأفكار الأوروبية: فنظام «الشورى» يمكن أن يكون هيئة موازية لبرلمان منتخب، كما أن «الإجماع» يشبه حسب رايه ما يطلق عليه لدينا «الرای العام». هذه الأفكار أضحت مقبولة حالياً لدى عدد من المثقفين الغربيين (المؤيدين للإسلام والعرب)، مثل جون أسبورزيتو، الذين يرون في الإسلام ديناً ليبرالياً أو ميلاً إلى الليبرالية، على الرغم من أنه من الواضح أن ثمة هنا تشويهاً تاماً للقرآن والشرعية والإسلامية.

بدوره دعا رشيد رضا، الذي نشأ في أحضان التيار السلفي، على الرغم من قناعاته والتربية التي تلقاها (كان تلميذاً للشيخ محمد عبده)، إلى «إضفاء العصرية على الإسلام وتبني توجه عقلي لتفسير القرآن وتطبيق الشريعة الإسلامية»، كذلك تبني رضا إجراء إصلاحات في القانون الإسلامي بغية الحد من تقديس السلطة. مع ذلك فقد اعتقد بوجوب تجديد نظام الخلافة، وقد ابتعد رضا على مر السنوات، بكونه شاهداً على تسلسل قيم الغرب إلى الإسلام وظواهر العلمنة عبر الدول القومية الجديدة وظهور القومية العربية (التي تعتبر في حد ذاتها قيمة غربية)، عن آراء ورؤى معلمه وأيد الوهابية السعودية وطور موقفاً مستقلاً جوهره الحاجة إلى العودة إلى منابع الإسلام، وبذلك فقد أصبح أول أصولي إسلامي سبق عصره، «والأب الروحي» المولد للحركات الإسلامية المتطرفة الحديثة، التي أقيمت وتطورت على أساس نظرية حركة «الإخوان المسلمين».

صحيح أن ثمة لما يسمى حالياً بالإسلام المتطرف أو الراديكالي آباء قدماء أكثر، إضافة إلى أساس ثيولوجي راسخ ومتمين، يسعى الغرب إلى تجاهله، وذلك ابتداءً من حركة «الخوارج» التي أرسدت في القرن السابع الميلادي مصطلح «التكفير»، مروراً بالإمام أحمد بن حنبل، أب المذهب الأكثر تشدداً وتزمتاً من بين مذاهب التفسير الأربعة للدين الإسلامي، ونقي الدين ابن تيمية، أحد كبار علماء الإسلام الذي دعا للعودة إلى التفسير الأول للقرآن والسنة واعتبر على أنه أب التيار السلفي والوهابية والجهادية (وقد عارض ابن تيمية اعتناداً إلى تفسيره تقديس القدس من قبل الإسلام)، وانتهاه بسيد قطب، الثيولوج المركزي لـ «الإخوان المسلمين» والذي كرس فكره لحل وإنهاء مشكلة إعلان «التكفير» للمجتمع العربي الآثم والضال، واستخدام الجهاد لأجل فرض وتطبيق الإسلام الحقيقي، وفقاً لفهمه، غير أن نظرية رضا، الذي عاصر الشيخ حسن البنا، هي التي شكلت الركيزة الرئيسة لهذا الأخير لدى تأسيسه لحركة «الإخوان المسلمين».

الدين يسيطر على كل شيء

ثمة أهمية لإستعراض تاريخ الإصلاحيين المسلمين الأوائل بغية فهم الإشكالية الكامنة في الصراع من أجل تحقيق الديمقراطية ودفع حقوق الفرد في الإسلام، بما في ذلك في الأجيال اللاحقة للإصلاحيين الليبراليين، وهم في جزء منهم من خريجي الجامعات الأوروبية والغرب. منذ تلك الفترة المبكرة، وفي مراحل لاحقة بشكل خاص، وجد التوتر بين الثقافة العربية التي تؤكد على الجماعة أو المجموع، وعلى القبيلة وصلة الدم، وبين الليبرالية الغربية، تعبيراً له، وقمما كتب جوفرين، مقتبساً خالد الخليل، أحد المفكرين العرب المعاصرين، والذي لم يتورع عن العزم بأن الليبرالية في الثقافة العربية ما زالت تعتبر بمثابة أفكار دخيلة وغريبة يجري تناولها داخل نخبة ضيقة «عاجزة عن تحويلها إلى أيديولوجيا تشكل مصدراً للقيم، ترسم الرؤية النظرية وتوجه السلوك والممارسة». وبحسب هذا المفكر ذاته، فإنه لا يوجد «حيز أو مكان للفرد في المجتمع العربي القبلي والطائفي».

ومن أجل فهم نقاش الليبراليين العرب على مر السنوات وجدار الواقع الإسلامي الذي اصطلحوا به، يخصص جوفرين مقدمة مسببة جداً تبين مغزى المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بأداء الديمقراطية في السياق الشرق أوسط، والتوجهات الرئيسة لتفحص الديمقراطية في العالم العربي. وعلى سبيل المثال فإن الليبرالية المتبعة في الغرب، والتي اعتبرت على أنها تحرير للفرد من تبعات تقديس السلطة، لها دلالات مختلفة في العالم العربي مرتبطة أكثر بالنضال من أجل التحرر من الحكم الأجنبي الذي خضعت له البلدان العربية في النصف الأول من القرن العشرين. وفيما يوجد لمصطلح حرية الفرد في الغرب فهم واضح، نجد أن المقصود به وفقاً للتقاليد الإسلامية هو المغزى القانوني من قبيل الإغناء من دفع الضرائب ومن قيود أخرى على أرضية مكانة اجتماعية. ووفقاً للدين الإسلامي فإن مفهوم حرية الفرد يناقض سلطة الحاكم التي تعتبر غير محدودة، ومركزة على الشريعة الدينية والقانون الإلهي.

صحيح أنه جرى بمرور السنوات تمجّل واستيعاب المعاني والدلالات الغربية لهذه المصطلحات في العالم العربي، ولكن ذلك تم في نطاق

بقلم: تسفي مرائيل (*)

يسرد كتاب «رحلة في الربيع العربي: الجذور النظرية للهزّة الشرق أوسطية في فكر الليبراليين العرب» (منشورات «ماغنس»، القدس، ٢٠١٦) الذي كتبه سفير إسرائيل الحالي لدى مصر، دافيد جوفرين، قصة الليبراليين العرب التي تشكل تعبيراً وتجسيداً للمأساة التي تلازم العالم العربي ابتداءً من أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الماضي، إنها قصة فشل وإخفاق الحضارة العربية الإسلامية في الخروج من حالة الجمود التي أملت بها في عهد الحكم العثماني طوال خمسمئة عام. صحيح أنه ظهر إبان القرن العشرين - وحتى الآن - مفكرون عرب شتى بحثوا وجدلوا بلا توقف بشأن الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية ودينية بغية إيجاد إطار لحكم ديمقراطي وإخراج العرب من تخلفهم المتراكم لكن دون جدوى، إذ أن الشرعية الإسلامية والقبلية العربية تغلبتا في نهاية المطاف.

هذا الكتاب يأتي في وقته، وذلك في أعقاب التقلبات التي شهدتها العالم العربي والتي وصفت في البداية بـ «الربيع العربي» الذي ما لبث أن تحول إلى «شتاء إسلامي» (يصف جوفرين تلك التقلبات في كتابه بـ «الهزات»)، والتي لم تحمل نتائجها حتى الآن ضماناً إيجابية للمستقبل المنظور.

ويتتبع جوفرين في كتابه، وهو عبارة عن إعادة صياغة لرسالة الدكتوراة خاصته، مسيرة الليبراليين العرب على اختلاف الأجيال، والطريقة التي فهموا بها مفاهيم الديمقراطية وحرية الفرد وحقوق الإنسان الأساسية وكذلك دعوتهم للتغيير، ويتناول عجزهم وإخفاقهم في دفع رؤيتهم قدماً، قولا وعملا.

والسؤال هنا: هل ثمة دور أو مساهمة لتفكير هؤلاء الليبراليين العرب، الذين عملوا وما زالوا يعملون في الحيز الإسلامي، في بذر البذور التي أثمرت عن الهزّة الحالية في العالم العربي، حتى وإن كانت لم تتكلم في هذه المرحلة بتحقيق النتائج المرجوة؟

ذلك هو السؤال الذي يسعى المؤلف (دافيد جوفرين) للإجابة عنه، وهو دبلوماسي قديم عمل، من ضمن مناصب أخرى شغلها، مستشاراً سياسياً للبعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة، ورئيساً لشعبة الأردن في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وقبل حوالي الشهرين تسلم جوفرين مهام منصبه كسفير لإسرائيل في القاهرة، والتي أشغل فيها ماضياً مناصب دبلوماسية مختلفة. ويحمل جوفرين لقب الدكتوراة الذي حصل عليه من الجامعة العبرية وقد درس وتخصص طوال مسيرته الأكاديمية في شؤون الشرق الأوسط.

الصدام بين الغرب والشرق

يرى جوفرين في إحتلال مصر من قبل نابليون في العام ١٧٩٨ أول لقاء مصيري بين الشرق والغرب، أو حسب تعبيره «نقطة تحول ليس فقط في تاريخ مصر وإنما أيضاً في تاريخ المنطقة برمتها... فقد كان الغزو بمثابة تصادم قوي بين ثقافة الغرب المسيحية والثقافة الإسلامية - العربية، والذي أدى في سياق عملية طويلة ومتواصلة، إلى بداية عملية «التغرب» والتجدد (النسبية - ملاحظة الكاتب) للمنطقة بأسرها.

في السنوات اللاحقة، وفي أعقاب ضعف الإمبراطورية العثمانية وتوسع الكولونيالية الغربية - مثل استعمار تونس من قبل فرنسا في العام ١٨٨١ واستعمار مصر من قبل بريطانيا في العام ١٨٨٢ - نشأ لدى العرب «بهد جديد لمفهوم التحدي الكامن في لقاء الثقافات بين الغرب والعالم الإسلامي؛ ليس فقط التحدي السياسي والعسكري، الفني والعلمي، وإنما أيضاً التحدي الوجودي والتهديد الثقافي».

وقد أدى قيام الدولتان القويتان العربيتان في سورية والعراق، بعد الحرب العالمية الأولى، برعاية القوتين العظميين المذكورتين (فرنسا وبريطانيا)، إلى تصعيد المجابهة بين القطبين (الشرق والغرب)، وذلك لأنه جز معه تسرب قيم الغرب إلى قلب الإسلام، ورآه هذه السيرورات المصرية الجسيمة، وبعدها ألقي نظام الخلافة من جانب كمال أتاتورك في العام ١٩٢٣، أقيمت حركة «الإخوان المسلمين» في مصر في العام ١٩٢٨ وذلك بهدف إعادة المجد التليد، أي كبح تغلغل قيم الغرب في الحيز الإسلامي وتجديد نظام الخلافة على أساس الشريعة الدينية الإسلامية التي هي بمنزلة القانون الإلهي.

غير أنه كانت قد بدأت قبل ذلك، في نهاية القرن التاسع عشر، حركة نهضة فكرية - ثقافية كان روادها الرئيسيون ملمن بالشرعية الإسلامية، وسعوا إلى العثور على إجابة ملائمة تستند إلى الدين الإسلامي ذاته، للتحدي الثقافي والتكنولوجي الذي وضعه الغرب. وقد كان من بين أوائل هؤلاء الرواد جمال الدين الأفغاني، المولود في باريس والذي نشط في مصر في شكل رئيس، والشيخ محمد عبده، المولود في مصر، والعلامة المسلم محمد رشيد رضا، المولود في مدينة طرابلس شمالي لبنان، والتي كانت تابعة وقتئذ لسورية العثمانية.

وقد سعى جمال الدين الأفغاني إلى تعزيز الشريعة الإسلامية حتى تتمكن من استيعاب علوم وتكنولوجيا الغرب، والتي رأى فيها الأفغاني

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ما بعد الحرب على غزة
قراءة في التصورات الإسرائيلية

عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين

مهذب مصطفى

عاطف أبو سيف

نبيل الصالح



آخر التقارير من الأغوار:

الجيش الإسرائيلي يقوم بترحيل الفلسطينيين وهدم بيوتهم والمستوطنون يوسعون البؤر الاستيطانية!



وكذلك فإن قوات الجيش هدمت مباني صغيرة تستخدم كمراحيض. ونقلت "هآرتس" عن الناشطة في حركة "محسوم ووتش" المناهضة للاحتلال، دافنا بناي، قولها لمجموعة نشطاء إسرائيلييين خلال جولة في الأغوار، إن "النساء بينكم يدركن بشكل خاص إلى أي مدى يجعل هذا الهدم حياة النساء صعبة ويعرقل إمكانية الحفاظ على النظافة".

وقال الناشط اليساري الإسرائيلي عاموس غفירתس للنشطاء في الجولة، إن "كل الخطاب الإسرائيلي حول ما يحدث في الأغوار والمنطقة 'ج' كاذب. وهم (الاحتلال الإسرائيلي) يصررون ذلك على أنه تطبيق للقانون، لكنهم في الواقع يصررون جريمة حرب كأنها تطبيق للقانون".

وتفيد المعطيات بأنه منذ بداية العام، هدم جيش الاحتلال ٧٨٠ مبنى في التجمعات السكنية الفلسطينية في الأغوار، وفي العام الماضي هدم ٤٥٣ مبنى، وذلك بادعاء البناء غير المرخص. وبلغ عدد الذين فقدوا المأوى هذا العام ١١٢٩ شخصا، و ٥٨٠ شخصا في العام الماضي. وبموجب تقديرات "أوتشا"، فإنها في الفترة ما بين مطلع العام الحالي وحتى التاسع من تشرين الأول الفائت، تضرر حوالي ٢٠٠٠ إنسان من عمليات الهدم التي نفذها الاحتلال. وارتفع العدد هذا العام لأن قوات الاحتلال أهدمت أضارا بالغة بشبكات تزويد المياه لهذه التجمعات، حيث دمرت أنابيب المياه وخزانات ومواقع تجميع مياه. وتزداد معاناة هذه العائلات الفلسطينية على ضوء أوضاعهم المعيشية والفقر.

بلدة طوباس في شمال الأغوار، اليوم الثلاثاء، لأن يحملوا أولادهم ويجمعوا مواشيهم وطعامهم وخزانات المياه وغير ذلك من أغراضهم والرحيل، بموجب أمر من الجيش الإسرائيلي الذي يبريد إجراء تدريبات في المكان. وقد تلقى السكان إخطارا بالرحيل عن أراضيهم الأسبوع الماضي. وهذه ليست المرة الأولى التي سيرحلون فيها عن أراضيهم، إذ أنهم اضطروا للرحيل عنها، بأمر من الجيش أيضا، قبل خمسة أشهر، وعادوا بعد ثلاثة أيام. إن تنكيل جيش الاحتلال بهؤلاء السكان، الذين يسكنون الخيام ويعتاشون على رعي المواشي، لا يعرف حدودا. ففي بداية العام الحالي طولبوا بالرحيل عن أراضيهم مرتين خلال شهر كانون الثاني، ورغم أن هذا التجمع السكاني مقام منذ سنوات طويلة، وقبل أن يقرر الجيش الإسرائيلي الإعلان عن المنطقة التي يقع فيها أنها منطقة تدريبات بالنيان الحية، إلا أنه في العام الماضي طوب السكان بالرحيل عن أراضيهم، مؤقتا، ثماني مرات لصالح هذه التدريبات، ووفقا لمعطيات منظمة "بتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية، فإن الجيش الإسرائيلي ارغم ٦٧ عائلة فلسطينية في الأغوار على الرحيل عن أراضيها بادعاء إجراء تدريبات. وتمتد فترة الرحيل هذه ما بين عدة ساعات في اليوم أو طوال ساعات اليوم وحتى إلى أيام متعاقبة بكاملها.

وفي التاسع من تشرين الأول الفائت، هدم الجيش الإسرائيلي عشرة بيوت و١٧ حظيرة أغنام تابعة لتسع عائلات في خربة الرأس الأحمر، وكانت سبعة بيوت منها مأهولة أثناء الهدم، وفقد ٢٤ شخصا بيوتهم في غضون دقائق. قبل ذلك، في ٢٧ أيلول الماضي، داهمت قوات الجيش خيام عائلة أيوب في خلة حمد، وهدمت ١٨ بيتا، بينها ستة استخدمت للسكن وست حظائر. وفقد ٢٥ شخصا ماوهم، وحدث ذلك بعد أيام معدودة من إقامة بؤرة استيطانية عشوائية، ومنع المستوطنون أبناء عائلة أيوب من رعي مواشيهم في التلة الواقعة فوق خيامهم، والتي كانت مكانا يرعون فيه مواشيهم منذ سنوات، وفي هذه الأيام يعمل المستوطنون على توسيع بؤرتهم الاستيطانية كما نكر أعلاه، وتشير المعطيات إلى أن الجيش الإسرائيلي داهم تجمعات فلسطينية كهذه وهدم بيوتها وحظائر ٣٥ مرة منذ مطلع العام الحالي، وتستخدم سلطات الاحتلال ذريعة البناء غير المرخص، علما أن سلطات الاحتلال لا تصدر تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة "ج"، بسبب عدم وجود خرائط هيكلية لهذه التجمعات أو لأنهم يسكنون في مناطق يعرفها الجيش أنها مناطق تدريبات عسكرية. وجاء عمليات الهدم هذه، فقد ٢٦ شخصا، بينهم ١١٠ أطفال، ماوهم، وفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنسانية "أوتشا".

الغالبية الساحقة من العمال عرب وأجانب

حوادث العمل في ورش البناء مستمرة والحكومة الإسرائيلية لا تردع المقاولين!



ورشة البناء في ريشون لتسيون (عن هآرتس)

وأصدرت المديرية بعدها أمرا يقضي بوقف العمل لمدة ثلاثة أيام، وفي إثر هذه التحذيرات التي تم تجاهلها، سقط قبل أسبوعين عامل (٤٢ عاما) عن ارتفاع ثلاثة أمتار وأصيب بجروح متوسطة وتضرر حوضه وظهره. ورغم ذلك، استمر العمل كالمعتاد في الورشة التي أصيب فيها العامل، وقد وثق الائتلاف ذلك بالصور رغم أمر وقف العمل، ورغم أن المديرية فتحت تحقيقا جنائيا، وحضر محقق إلى الورشة. ويعني ذلك أن الإجراءات التي اتخذت ضد شركة المقاولات لم تردعها. كذلك فإنه على الرغم من أن أمر وقف العمل في الورشة ما زال ساري المفعول، لكن مدير عام منظمة "معا"، أساف أديب، وثق استمرار العمل كالمعتاد في هذه الورشة.

وصادقت الكنيسة، في آب الماضي، على تعديل للقانون، بحيث أصبح بالإمكان إغلاق ورشة بناء بشكل كامل بعد وقوع حوادث عمل فيها، وحتى موعد هذا التعديل للقانون، لم يكن بمقدور المديرية إصدار أمر بوقف العمل بشكل كامل كالذي صدر ضد ورشة البناء في نيشنر. ووفقا للائتلاف، فإن القانون بصيغته الجديدة يحقق نجاحا ويتم تطبيقه في ورش البناء التي تقع فيها حوادث، لكن ما حدث في ورشة البناء في نيشنر يثبت أن القانون الجديد ليس كافيا من أجل ردع جميع المقاولين.

تجاهل شكوى

لقي عامل تركي (٦٦ عاما) مصرعه، في تموز العام الماضي، جراء سقوطه من الطابق ٣٥ في ورشة بناء برج مكاتب تابعة لشركة عزرائيلي في منطقة

التي لا تصنع لتعليقات الوزارة، ويوثق الائتلاف حالات كثيرة جدا تتعامل فيها المديرية باستهتار مع شكوى حول عيوب ومخاطر في ورش البناء، وأحيانا تتجاهل هذه الشكاوى.

لكن المديرية ليست المسؤولة الوحيدة عن هذا الوضع الخطير في ورش البناء، إذ أن مراقبي الورش من قبل المديرية قلائل جدا والميزانية المخصصة لها هزيلة للغاية، ما يدل على تقصير حكومي صارخ وقتل. ويعمل في المديرية ١٨ مراقبا، يتعين عليهم أن يراقبوا موضوع الأمان في العمل في حوالي ١٣ ألف ورشة بناء في أنحاء إسرائيل.

ومهمة هؤلاء المراقبين هي زيارة ورش البناء بشكل متكرر، لكن بسبب كثرة الورش وحوادث العمل فيها، فإنهم لا يجدون الوقت غالبا، أو الموارد، من أجل مراجعة ما إذا كانت أوامرهم تطبق أم لا.

ورغم مطلب المديرية المتكررة بزيادة القوى العاملة فيها إلا أنه لم تتم زيادة الوظائف فيها. كما أن شروط عمل المراقبين، برواتبهم المتدنية واضطرارهم إلى التنقل بالمواصلات العامة أو بسياراتهم الخاصة بين ورش البناء، لا تشجع المراقبين على التفوق في العمل.

وقالت تغري إن "الحوادث في العمل تكشف عن مشاكل خطيرة في أداء مديرية الأمان التشغيلية، تتجاوز المشكلة المعروفة بنقص الموارد، والوضع هو غياب الرد الملائم لتوجهات بخصوص ورش خطيرة، والسياسة المتساهلة تجاه المقاولين المخالفين للقانون، التي تشكل خطرا على العمال وتبعث برسالة متساهلة حيال المقاولين وتشجعهم على الاستمرار في التخلي عن سلامة العمال، والنقص في العقوبات الرادعة أو عدم استخدام عقوبات كهذه". وأكدت أن وزارة العمل والأمان تقدم لوائح اتهام تتعلق بخالفات الأمان في العمل في حالات نادرة جدا، رغم أن هذه إجراءات قضائية بسيطة نسبيا وهناك عقوبة واحدة فقط ضد المقاولين الذين يخرقون القانون.

وتشير المعطيات إلى أنه بين السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٥ جرى تقديم ١١ لائحة اتهام فقط ضد مقاولين تتعلق بمخالفة التسبب بالموت جراء إهمال في ورش بناء، علما أنه قُتل خلال هذه الفترة أكثر من ١٨٠ عامل بناء وأصيب آلاف آخرين.

وتحذر تغري من أن سياسة "مديرية الأمان التشغيلية" ووزارة العمل والرفاه الإسرائيلية لا تردع المقاولين، وقالت في رسالة بعثت بها إلى مديرية المديرية، فاردا إدواردس، في آب الماضي، إن ١٥ شكوى على الأقل قدمها الائتلاف لم ترد عليها المديرية أبدا أو لم تجب لمضمون الشكوى.

المقاولون غير مرتدعين

بعث «الائتلاف لمحاربة حوادث البناء»، خلال الأشهر الستة الماضية، ستة شكوى حول عيوب وظروف عمل خطيرة في ورشة بناء في بلدة نيشنر قرب حيفا تعمل فيها شركة «الموغ». لكن المديرية تعاملت باستهتار مع هذه الشكاوى. وفي نهاية أيار الماضي، أصيب في هذه الورشة عامل (٢٨ عاما) من قرية العزيز القريبة من الناصرة بجروح خطيرة جدا وتضررت معظم أعضاء جسده جراء سقوطه من الطابق الرابع.

وغداة حادث العمل هذا، زار مراقب من المديرية ورشة البناء في نيشنر، حيث وجد عيوب خطيرة جدا. بعد ذلك استجوب المراقب مدير عام شركة البناء «الموغ» وأصدر أمر سلامة عمل يقضي بوقف العمل في الورشة إلى حين إصلاح العيوب. لكن في اليوم نفسه وثق الائتلاف عيوباً في الأمان في العمل في بناية أخرى تقع في ورشة البناء نفسها، وقد استمر العمل فيها كالمعتاد، وبعث الائتلاف بشكوى طارئة إلى المديرية بهذا الخصوص، لكن لم يتم الرد على الشكوى حتى اليوم، بينما العمل مستمر في ورشة البناء.

وفيما يتعلق بورشة البناء نفسها، بعث الائتلاف، في نهاية حزيران الماضي، بشكوى أخرى تضمنت توثيقا لعمال يعملون في طابق مرتفع جدا وبشكل يشكل خطرا على حياتهم، وزار مراقب من المديرية الورشة واطلع على العيوب، وأوعز مدير العمل للعمال بإصلاح هذه العيوب، لكن لم يتم فرض أي عقاب على المقاول، وأرسل الائتلاف، في شهري آب وأيلول الماضيين، شكوى أخرى إلى المديرية تضمنت توثيقا لعيوب خطيرة أيضا،

بذريعة إجراء الجيش الإسرائيلي تدريبات بالنيان الحية في شمال الأغوار، أقام مستوطنون بؤرة استيطانية عشوائية جديدة وأخذة بالتوسع تحت أنظار ضباط جيش الاحتلال.

وكشفت صحيفة "هآرتس" يوم الجمعة الماضي، أن حوالي ١٥ مستوطنا شابا وبينهم قاصرون، استولوا على أرض تعرف باسم خلة حمد، كان يستخدمها الفلسطينيون لرعي مواشيهم، ووضعوا فيها خزان مياه وكوخا خشبيا ومدوا أنبوب ماء ووضعوا جرارا زراعيًا وحظيرة مسقوفة وكراسي بلاستيكية وأرائك، جلبوها من البؤرة الاستيطانية التي أقيمت قبل ذلك عند سفوح التلة.

وذكرت الصحيفة أن ضباطا إسرائيليين من "مديرية التنسيق والارتباط" و"الإدارة المدنية" زارا موقع البؤرة الاستيطانية العشوائية الجديدة. وقال قائد "مديرية التنسيق والارتباط" إنه سلم المستوطنين في الموقع أوامر وقف العمل، لكنه أضاف أنه "يبنغي الآن البحث في مكانة هذه الأراضي"، في إشارة إلى ما إذا كانت سلطات الاحتلال ستعتبرها "أراضي دولة" وتصادرها. لكن المستوطنين لم ينتظروا قرارا بشأن "خلة حمد" وواصلوا العمل في بناء البؤرة الاستيطانية الجديدة فور انصراف الضباط.

وتمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم البيوت الفلسطينية بشكل واسع في الأغوار خصوصا، وهي منطقة معروفة بأنها من المنطقة "ج" بموجب اتفاقيات أوسلو، وهي منطقة خاضعة لإدارة مدنية وأمنية إسرائيلية، وتعادل مساحتها ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وفي محاولة لتجميل وجه الاحتلال، صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، قبل ثلاثة أسابيع، على خطط ومشاريع بناء في المنطقة "ج"، بموجب اقتراح قدمه وزير الدفاع، أفينغور ليبرمان، في إطار سياسة "العصي والجزر" التي أعلن أنه سيمارسها بحق الفلسطينيين. وتبين أن هذه مشاريع هزيلة وصغيرة لا تسد احتياجات الفلسطينيين، الذين منغوا على مدار سنتين طويلة من تنفيذ مشاريع بناء في هذه المنطقة. ورغم أن المشاريع التي صادق عليها الكابينيت صغيرة، مثل خطط بناء ملاعب وروضات أطفال في بعض القرى، إلا أنه لم يعلن عن هذا القرار لأكثر من أسبوعين، بادعاء منع المستوطنين من ممارسة ضغط، علما أن الوزراء الذين يمثلون المستوطنين، مثل وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، حضر الاجتماع وعارض القرار.

ترحيل وتنكيل متواصلان

سيضطر السكان الفلسطينيون، في خربة الرأس الأحمر الواقعة في أراضي

تقع حوادث عمل كثيرة في ورشات البناء في إسرائيل، تؤدي إلى مصرع

عمال وإصابة مئات آخرين كل عام.

ورغم أن هذه قضية مؤلمة، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا توليها اهتماما، بل وتتجاهلها، والغالبية الساحقة من عمال البناء في هذه الورش هم فلسطينيون من جانبي الخط الأخضر وعمال أجانب، ويكاد لا يعمل يهود في هذا الفرع.

في نهاية شهر تموز الماضي، لقي مصرعه عامل البناء عبد الهروش (٢٩ عاما) من بلدة يطا، في ورشة بناء مبنى سكني في مدينة ريشون لتسيون، عندما كان يسير على سقالة مقلخة، فانهارت وسقط من الطابق السابع. وقيل ذلك، في كانون الأول الماضي، لقي ابن عمه، يونس الهروش، مصرعه عندما سقط من ارتفاع في ورشة بناء في مدينة الخضيرية.

ويتبين أن هاتين الحادتين هما جزء من ظاهرة مأساوية أوسع بكثير. ويتبين أيضا أن "مديرية الأمان التشغيلية"، وهي الجهة المسؤولة عن الأمان في ورشات البناء وتتبع لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي، تجاهلت في حالات كثيرة شكوى بشأن عيوب تشكل خطرا على حياة العاملين في ورش بناء، وقعت فيها لاحقا حوادث عمل، وقُتل عمال في بعضها، كذلك ثبت أنه في حالات كثيرة أمرت فيها هذه المديرية مقاولين بوقف العمل، لكن العمل استمر بالرغم من هذه الأوامر.

وكان بالإمكان منع مقتل العامل عبد الهروش، لو أن المديرية تعاملت بجديّة مع تحذير خطير وميل إليها قبل حادث العمل هذا بأربعة شهور. فقد تحدث التقرير التحذيري عن عيوب خطيرة، وأرسلها إلى المديرية "الائتلاف من أجل منع حوادث البناء". وقد أصدرت من قبل المديرية، زار ورشة البناء، أمرا بوقف العمل إلى حين إصلاح العيوب. وكتب رئيس وحدة مراقبة العمل في المديرية، إسحاق شيرمان، في رده على شكوى الائتلاف أنه "جرت زيارة الورشة، واتضح خلالها أنه توجد فعلا عيوب خطيرة في الأمان، وفي أعقاب ذلك تم إصدار أمر سلامة العمال والذي كان ساري المفعول حتى تنظيم وضع الأمان في الورشة بموجب متطلبات القانون". لكن المديرية لم تتأكد من أنه تم إصلاح العيوب، ولم تتم زيارة الورشة مرة أخرى. وبعد الحادثة التي قتل فيها الهروش، زار المفتش الورشة ووجد أن العيوب ما زالت على حالها، وأن أمر منع العمل في الورشة ما زال ساريا. واكتفت المديرية بالإعلان عن أنها تنفذ عملية استيضاح في ظروف مقتل العامل وسير العمل في الورشة. وهذه الحادثة هي مثال لشركات الحالات الأخرى، التي قُتل فيها عمال، أي أن المخاطر المحددة بالعمال، وتسببت لاحقا بمقتلهم أو إصابتهم بشكل خطير، كانت معروفة لجميع الجهات التي يتعين عليها منع هذه الحوادث، لكن المقاولين لم يكلفوا أنفسهم عناء تصحيح العيوب على الرغم من وجود أمر من السلطات بذلك، كما أن "مديرية الأمان التشغيلية" لم تهتم بالتأكد من أن تعليماتها تطبق.

وفي ظل وضع كهذا، فإن حادث العمل المقبل، وإصابة عامل بناء بشكل خطير أو حتى مقتله، هي مسألة وقت وحسب. ونقلت صحيفة "هآرتس"، يوم الخميس الماضي، عن مديرية "الائتلاف لمحاربة حوادث البناء"، هداس تغري، قولها إنه "لا يوجد قانون ولا قاض، والمقاولون القتلية يواصلون العمل وتشكيل خطر على حياة العاملين دون عائق. وي طرح السؤال في ما إذا كانت مديرية الأمان قد نفذت في الشهور الأربعة بعد إصدار الأمر خطوات مراقبة من أي نوع لفحص ما إذا تم إصلاح العيوب، الذي من شأنه أن يؤثر على الأحداث المأساوية بشكل كبير".

وكانت تغري تشير بذلك إلى شكوى قدمت ضد ورشة بناء تعمل فيها شركة "إ. شيم طوف حزام" في ريشون لتسيون، حيث كانت الشرفات بدون درابزين وعمال لا يعتمدون الخوذ يقفون على سقالات مقلخة. ولم تجب المديرية على شكوى بهذا الخصوص.

تقصير حكومي

هذه الشكوى ليست الوحيدة التي لم تجب عليها المديرية، كما أن عيوبها كهذه منتشرة في ورشات العمل، كذلك فإن شركة البناء هذه ليست الوحيدة

روسيا وإسرائيل: «قصة حب لم تبلغها العلاقات بين الدولتين من قبل قط»!

تحليلات: العلاقات الإسرائيلية - الروسية تسير على خط منهجي متواصل من التعميق والتعزيز منذ العام ٢٠٠٩ فكُنْها شهدت فقرة نوعية وكبيرة على خلفية التدخل الروسي العسكري النشط في كل ما يجري على الساحة السورية



روسيا وإسرائيل، العلاقة الحارة.

مع ذلك، اللاعب المركزي والمهيمن في المنطقة، الأمر الذي تسعى روسيا إلى تغييره من خلال التعاون، أيضا، مع دول أخرى، في مقدمتها إسرائيل بالطبع، نظراً لأن روسيا تعتبرها "دولة صديقة" لها، من جهة، إلى جانب كونها الحليفة الأكبر للولايات المتحدة، من جهة أخرى.

تاريخ العلاقات الإسرائيلية . الروسية

شهدت العلاقات الثنائية بين إسرائيل وروسيا تقلبات حادة على مر العقود السبعة الماضية، بدأت مع الدعم اللامحدود الذي قدمه الاتحاد السوفييتي السابق لدولة إسرائيل، عشية قيامها ولدى تأسيسها، في العام ١٩٤٨. لكن رئيس الحكومة الأول في إسرائيل، دافيد بن غوريون، اختار في بداية الخمسينيات اعتبار إسرائيل جزءا من "معسكر الدول الديمقراطية الغربية" فأخذت السياسة الإسرائيلية بالتقرب إلى الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والابتعاد عن الاتحاد السوفييتي تدريجيا، حتى الانحياز الإسرائيلي التام إلى المعسكر الغربي.

وعاد الاتحاد السوفييتي إلى قطع علاقته الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ ولم يتم استئنافها إلا بعد مضي ٢٤ سنة. في تشرين الأول ١٩٩١، قبل نحو شهرين من تفكك الاتحاد السوفييتي وانهاره، في كانون الأول ١٩٩١، قدم سفير الاتحاد السوفييتي، الكسندر بوبين، أوراق اعتمادة إلى الرئيس الإسرائيلي آنذاك، حاييم هيرتسوغ، وبعد أسبوعين تقريبا، في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١، تفكك الاتحاد السوفييتي نهائيا فأصبح نتنياهو السفير الأول للجمهورية الروسية في إسرائيل، بينما قدم أرييه ليفين أوراق اعتماده إلى الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، ليكون السفير الإسرائيلي الأول في الجمهورية الروسية.

الروسي التواجد في ساحتها الخلفية"، لكن هؤلاء لا يَسْقُطون، في المقابل، احتمال "السياسة الصغيرة" التي يَتَّخِمْ نتنياهو بعامدها وتطبيقها، بمعنى محاولته "إبتزاز" إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما و"ممارسة الضغط عليها، من خلال تقربزه اللافت إلى روسيا ورئيسها، بوتين، باستغلال العلاقات المتوترة التي طفت على السطح بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما في جهة، وبين بوتين وأوباما في جهة أخرى".

وفي هذا السياق، يشار هنا إلى ما كان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود باراك، قد وجهه من اتهام لنتنياهو بأنه "يسبب ضررا حقيقيا وجديا لأمن الدولة ومصلحتها الاستراتيجية"، على خلفية العلاقات المتوترة بينه (نتنياهو) وبين أوباما، وقد ذهب كثيرون من السياسيين والمحللين الإسرائيليين إلى تفسير اتهام باراك هذا بأنه "جاء (أيضا) على خلفية التقارب غير الطبيعي، من حيث وتيرته ونطاقه، بين إسرائيل وروسيا"!

وتلقتي الرغبة الإسرائيلية الرسمية في تعزيز العلاقات الثنائية مع روسيا، سواء بدافع مصالحها الإقليمية في المنطقة أو بدافع "الانتقام" و"الابتزاز" من الإدارة الأميركية الحالية، مع المصالح الاستراتيجية الروسية التي يصب التقارب مع إسرائيل في خدمتها، وفي مقدمتها كسر العزلة الدولية وإحباط غالبية العقوبات المفروضة عليها في إثر حربها في شبه جزيرة القرم وفي أوكرانيا، وهدمة مصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وسعيها إلى استعادة مكانتها الريادية ودورها المركزي كقوة عظمى في الساحة الدولية، وهو ما يشكل محورا أساسيا في السياسة الخارجية الروسية خلال السنوات الأخيرة.

على الصعيد الإقليمي، في منطقة الشرق الأوسط، يبدو واضحا أن روسيا استطاعت خلال العقدين الأخيرين ترميم صورتها ومكانتها في الإقليم، بصورة تدريجية، بعد أن فقدتها مع تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وانهاره، وقد تم لها ذلك، خصوصا، بفضل تحسين وتطوير علاقاتها مع قوى ما يسمى بـ"المحور الراديكالي"، بما في ذلك إيران وسورية. لكن الولايات المتحدة بقيت،

أستراليا منذ العام ٢٠٠٥ وعلى الرغم من أن الدعوة إلى ريفلين لزيارة روسيا لم تصل سوى قبل أربعة أيام فقط من إعلان قرار تلبيتها، بينما الزيارة إلى أستراليا كانت مقررة قبل ذلك بأسبوعين. ولم يابه نتنياهو وريفلين بما أثاره قرار الإلغاء هذا من غضب شديد لدى السلطات الأسترالية التي "عبرت عن استياء عارم من أن الرئيس ريفلين فضل زيارة موسكو والتقاء بوتين على زيارة كانبيرا والتقاء قادة إحدى الدول الأقرب إلى إسرائيل والأكثر صداقة معها"!

ويذكر المراقبون بأن العلاقات الإسرائيلية - الروسية تسير على خط منهجي متواصل من التعميق والتعزيز منذ العام ٢٠٠٩، تحديدا، ويعيدون الفضل في ذلك إلى وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أفيدور ليبرمان (وزير الدفاع الحالي)، رغم أن الزيارة الرسمية التاريخية التي قام بها الرئيس الروسي، بوتين، إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٥ شكّلت دفعة قوية لهذا الخط. لكن هذه السيرةورة شهدت فقرة نوعية، جوهرية وكبيرة، خلال السنة الأخيرة على خلفية التدخل الروسي العسكري النشط في كل ما يجري على الساحة السورية، بما في ذلك إرسالها قوات عسكرية وأسلحة روسية متطورة إلى هناك، مما جعل تعزيز العلاقات بين البلدين "ضرورة ماسة لكلا الجانبين، إذ أصبحنا نحن والروس - جيرانا، بكل ما يعنيه ذلك وبكل ما يترتب عليه"، بحسب ما صرح به "مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يعمل في مجال العلاقات بين الدولتين" ("هآرتس"، ٢٠١٦/٧/٧).

ومما لا شك فيه أن تعزيز التواجد الروسي، العسكري خاصة، على الأراضي السورية خلال السنة الأخيرة بوجه خاص، بما أحدثه من تغييرات جوهرية في معطيات الواقع الاستراتيجي في المنطقة، شكّل دافعا مركزيا لتعزيز وتوثيق العلاقات بين البلدين، إذ أقاما منظومة خاصة بالتنسيق العسكري - الأمني لتجنب أية صدامات بين سلاحي الجو والبحر التابعين للدولتين في الإقليم، وخاصة في أعقاب نصب الروس منظومات صاروخية دفاعية متقدمة في طرطوس، ما أدى إلى تقييد حركة سلاح الجو الإسرائيلي في المنطقة.

محاولة إبتزاز ومصلحة إستراتيجية

غير أن ثمة جانباً آخر للعلاقات الروسية - الإسرائيلية الراهنة، التي تشهد تحسناً وتوثيقاً واضحين، يتمثل أساساً في إجراءات وخطوات روسية، سياسية وأمنية، "تتمش بمصالح إسرائيلية حيوية بصورة خطيرة"، وفق ما يلاحظ مراقبون آخرون.

ويلفت هؤلاء، بشكل خاص، إلى ما يلي: تزويد روسيا إيران بطائرات صواريخ "إس ٣٠٠" و"إس ٤٠٠" المتطورة، مع الاستعداد الروسي لبيع أسلحة أخرى عديدة للجمهورية الإيرانية: القاتل الروسي المباشر في سورية إلى جانب قوات حزب الله وعض الطرف الروسي النظر عن شحنات الأسلحة التي يتم نقلها إلى حزب الله عبر الأراضي السورية؛ تصويت روسيا إلى جانب "قرارات مصيرية" في هيئات الأمم المتحدة المختلفة، من بينها: تأييدها، في أيلول ٢٠١٥، مشروع القرار المصري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والداعي إلى فرض الرقابة الدولية على المنشآت النووية في إسرائيل؛ تأييدها، في آذار ٢٠١٦، مشروع قرار فلسطيني في مجلس حقوق الإنسان دعا إلى إعداد "قائمة سوداء" بالشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة؛ تأييدها، مؤخرا، مشروع القرار الفلسطيني في منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الذي نفى أية علاقة بين الشعب اليهودي و"جيل الهيكل" (الدمر القدسي الشريف).

ويشدد المراقبون على حقيقة أن حكومة إسرائيل، ورغم هذه الخطوات والقرارات الروسية، لم تجرّ على توجيه أي انتقاد للحكومة الروسية وسياستها،

مثمنا فعلت حيال التأييد الفرنسي لقرار "اليونسكو" المذكور أو حيال الموقف الأميركي في مسألة الاتفاق النووي مع إيران.

وفي هذا المنظر، يعتبر المراقبون أن التفارب الإسرائيلي - الروسي الحديث، مؤخرا تحديدا، هو خيار فرضته الظروف الناشئة والوقائع المستجدة وأن إسرائيل "اضطرت إلى القبول به والتساوق معه منذ اللحظة التي قرر فيها الدب

من المتوقع أن يقوم رئيس الحكومة الروسية، ديمتري ميدفيديف، بزيارة رسمية إلى إسرائيل تبدأ في العاشر من تشرين الثاني الحالي، وفق ما جاء في بيان رسمي أصدرته السفارة الروسية في تل أبيب بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي حلت رسميا يوم ١٨ تشرين الأول الماضي.

وأوضحت السفارة الروسية أن ميدفيديف سوف يركّز خلال زيارته المرتقبة على "تعزيز التعاون بين البلدين وخاصة في المجال الاقتصادي".

وأشار البيان إلى أن "الحوار السياسي بين البلدين تعزز خلال العام الجاري، ٢٠١٦، وانعكس ذلك في سلسلة من اللقاءات الثنائية على مستويات رفيعة"، بما في ذلك زيارة الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، وزيارتا رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى العاصمة الروسية وعدة محادثات هاتفية جرت بين نتنياهو والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين.

وأشار البيان إلى أن "الدولتين وشعبيهما نجحا، خلال سنوات، في إنهاء فقرة خلاها التزاُمهما بمواصلة تعزيز العلاقات بين الدولتين"، مشيرا إلى ويديدون احترام مصالح كل من الطرفين" لافتا إلى أن "العلاقات بين إسرائيل وروسيا اليوم طابعا ميمرا، وخاصة في ضوء حقيقة أن إسرائيل أصبحت تشكل بيئا لأكثر من مليون شخص من أبناء وطننا"!

وأشار البيان إلى دور هذه المجموعة السكانية، من المهاجرين الروس إلى إسرائيل، في كونها "محفزا قويا لتطوير العلاقات السياسية، الاقتصادية والثقافية... فروسيا تولي أهمية كبرى لاستعادة الوجود الروسي التاريخي في الأراضي المقدسة، إذ تزري في هذه الأيام أيضا أعمال استعادة ساحة عامة على اسم سيرغي في القدس".

تعزيز منهجي متواصل

وكان الكرملين في موسكو قد أصدر، يوم ٢١ تشرين الأول الماضي، بيانا خاصا حول محادثة هاتفية جرت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مساء اليوم نفسه، قال فيه إن الزعيمين "جددا خلاها التزاُمهما بمواصلة تعزيز العلاقات بين الدولتين"، مشيرا إلى أن هذه هي المحادثة الهاتفية السادسة بين الرجلين منذ بداية العام الجاري، وأجرت نتنياهو هذه السنة زيارتين رسميتين إلى موسكو في نيسان، ثم في حزيران.

وكانت الزيارة الثانية برسم احياء ذكرى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتقى خلالها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للمرة الرابعة منذ بدء السنة الحالية، في ما يؤكّد ما أسماه بعض المراقبين "قصة حب، لم تبلغها هذه العلاقات من قبل قط"، في وصف سيرةورة متواصلة من تعزيز وتوثيق العلاقات بين البلدين، تعكسها نطاقات واسعة جدا من التعاون في المجالين التجاري والسياحي، إلى جانب ذروة من التنسيق الأمني والسياسي.

وقد عبر نتنياهو عن ذلك بقوله إنه "عشية حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، تم تسليح الجيوش من حولنا، تدريبها، تزويدها ودعمها من قبل الاتحاد السوفييتي السابق، بينما يمكننا رؤية الفارق الكبير الحاصل والذي تحقق خلال السنوات الأخيرة".

ومن المؤشرات البارزة على هذا التحسن في العلاقات الثنائية بين إسرائيل وروسيا ولدى الأهمية الكبرى التي يوليهاها رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو لهذه العلاقات، قرار الرئيس الإسرائيلي، رؤوبين ريفلين، إلغاء زيارة مقررة له إلى أستراليا لصالح زيارة رسمية أخرى إلى روسيا ولقاء مع الرئيس بوتين، في آذار الأخير، وذلك "في أعقاب لقاء مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أوضّح الأخير خلاله أن اللقاء مع بوتين أكثر أهمية من الناحية السياسية في الوقت الحالي"، كما أوضح مصدر رسمي في ديوان رئاسة الدولة الإسرائيلية، في أواخر شباط الماضي.

وقد جاء قرار ريفلين هذا قبل عشرة أيام من الموعد المقرر لزيارته إلى أستراليا، على الرغم من كونها الزيارة الرسمية الأولى لرئيس إسرائيلي إلى

«وثيقة دفاع» يمينية عن سياسة إسرائيل في ظل حكم اليمين (٢-٢)

سياسة إسرائيل الخارجية التي انتهجها نتنياهو تكللت بالنجاح!

*** إسرائيل في ظل حكم نتنياهو نجحت في البقاء خارج دائرة الحروب وفي تحسين مكانتها الدبلوماسية وإظهار مرونة سياسية وقدر كبير من الحزم في الوقت ذاته إزاء "خطوط حمراء"***

يقلم: لازار بيرمان (*)

منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، واجهت إسرائيل تحديات جمة ابتداء من التحول المعادي لتركيا، مرورا بالبرنامج النووي الإيراني، وانفاق "حماس" وإطلاق الصواريخ على المدنيين، وانتهاج بـ "الرهاب" السكاكين.

لقد كان من شأن أي تحدٍ من هذه التحديات أن يضع على المحك أيضا الخبراء ورجال الاستراتيجيا اللامعين. علاوة على ذلك، فقد انزلت كل من مصر وسورية إلى أتون اضطرابات أهلية في فترة ولاية نتنياهو، وحولت الحرب الأهلية في سورية حدود إسرائيل الأكثر هدوءا، إلى "منطقة مستباحة"، تكثت بمجموعات "جهادية" متناحرة، وفي مصر أطيح بنظام حكم الرئيس حسني مبارك، مما أدى لمرابطة حكومة الإخوان المسلمين، وإن بصورة مؤقتة، على الجانب الآخر للحدود في قطاع غزة.

صحيح أن رئيس مصر الحالي، عبدالفتاح السيسي، تصدى منذ ذلك الوقت بقوة لحركة "حماس"، ولكن في ظل الفلتان السلطوي في شبه جزيرة سيناء تحولت المنطقة الى مأوى لإرهابيين بايعوا تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

إلى ذلك، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد تغير التوجه الأميركي نحو الشرق الأوسط بصورة كبيرة عقب إنتخاب باراك أوباما للرئاسة والذي رأى في المستوطنات عائقا مركزيا أمام تحقيق سلام مع الفلسطينيين. وقد استغلت إيران بدورها الفراغ الناشي لتوسيع دائرة تأثيرها إلى العراق وسورية ولبنان وغيرها، وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وقع أوباما مع الإيرانيين على إتفاق وقعت عليه أيضا ألمانيا والدول الخمس الكبرى، مما ساهم في إغلاء شأن إيران ومنحها شرعية متجددة بالعودة إلى أسرة الشعوب، في الوقت الذي بقي فيه البرنامج النووي الإيراني على حاله دون أي مساس أو ضرر تقريبا.

كيف علاج نتنياهو هذه التحديات؟

صحيح أنه لم يعالجها بصورة ناجعة تماما، لكنه أثبت نفسه كزعيم حذر، يقرا بصورة واعية أوضاعا مركبة وينجح في تحريك خصومه كما يشاء وحماسة مصالح إسرائيل.

كذلك فإن التهديد المتزايد من جانب حركة "حماس"، والمخاطر المنعكسة من إيران، لم تقل أو تتواري. ولكن إذا ما تفحصنا أعمال وسلوك نتنياهو كرئيس للحكومة، فسوف نجد هنا قائمة إنجازات غير متوقعة في السياسة الخارجية، يمكن لغالبية رءماء العالم أن يتباهوا بها لو أنها كانت من نصيبهم.

ولقد عرضنا لأكثر من مائة مرة في الجزء الأول من هذا المقال، وفيما يلي الجزء الثاني:

إيران

ليست "حماس" هي التهديد الوحيد الذي فشل رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو في إيجاد جواب له.

فعلی الرغم من جهود استمرت خمسة أعوام لم يفلح نتنياهو في منع الدول الخمس الكبرى (وألمانيا) من التوقيع على الإتفاقیة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني في العام ٢٠١٥. وقد كان صوت نتنياهو الأكثر حدة وصخيا من بين سائر زءماء العالم ضد هذه الصفقة، ولم يتراجع عن مواقفه حتى ولو بضمن تدهور إضافي في العلاقات الفاترة أصلا بينه وبين الرئيس باراك أوباما.

والقى نتنياهو في هذا السياق عدة خطب شديدة اللهجة ضد الإتفاقیة قبل توقيعها، ومن ضمن ذلك خطابه المثير للجدل في آذار ٢٠١٥ أمام مجلسي الكونغرس وذلك خلافا لرغبة البيت الأبيض وراي الأغلبية في الحزب الديمقراطي، غير أن ذلك لم يجد نفعاً، وفضلا عن أن الصفقة مع إيران أضحت واقعا محققا، فقد استنفادت طهران منذ توقيعها من الإفراج عن مليارات الدولارات في عقارات مجمدة، وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة، التي بدأت أيضا بتتاع من إيران مياها ثقيلة بقيمة ملايين الدولارات، هذا فيما لا يزال برنامج إيران النووي يشكل حتى الآن تهديدا لإسرائيل.

السر: قيادة حذرة وصبورة

يمكن القول إنه رغم الحالتين الشاذتين المتمثلتين في حركة "حماس" وإيران، فإن سياسة إسرائيل الخارجية، في ظل حكم نتنياهو، قد تكللت بالنجاح.

لقد برهنت زعامة نتنياهو أولا وقبل كل شيء على تحليها بالصبر، وهي

صفة لا تعتبر دائما إحدى صفاتها الثابتة، فمتخذو القرارات (في إسرائيل)، لم يلهثوا خلف حلول كاذبة، ولم يجزِعوا أمام أوضاع جديدة نشأت في المنطقة، وأظهروا ثقة بالنفس تجلت في إتباع سياسة مرنة كفاية لأجل التأقلم الملائم إزاء الأحداث والمستجدات. كذلك فقد نجح نتنياهو في تحليل أوضاع مركبة، وتحديد ماهية مصالح دولته، وقد تصرفت إسرائيل بحكمة عندما قررت عدم الإنحياز لطرف من أطراف النزاع في سورية، كذلك فإن الاستعداد للمجازفة بإقامة تعاون مع مجموعات المتطرفين على حدود إسرائيل مع سورية خدم تماما المصلحة الإسرائيلية. في الوقت ذاته فقد اتسمت السياسة الإسرائيلية بالحزم، إذ كان نتنياهو مستعدا لتوجيه ضربات في عرق سورية ولبنان بغية منع وصول أسلحة إلى منظمة حزب الله. كما أن مجموعات المتطرفين في الجولان تدرک بأنها إذا ما شرعت في مهاجمة إسرائيل، فسوف تضطر إلى مواجهة رد مؤلم.

وفيما يتعلق بمواجهة حركة "حماس"، وإيران فقد اتسمت قرارات نتنياهو وسلوكه - على الرغم من أنه بدأ أحيانا في صورة «مقتعل للحروب» بالحذر الشديد.

وكما هو معروف فقد بذل نتنياهو كل ما في وسعه لتفادي القيام بعملية برية في قطاع غزة في العام ٢٠١٢، وقدم بعد ثمانية أيام من الغارات الجوية، تنازلات مهمة لصالح "حماس" بغية إنهاء جولة المواجهة. كما سعى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار مرارا وتكرارا قبل أن يوعز بالإجتياح البري في العام ٢٠١٤، وعلى الرغم من التأييد الشعبي الواسع في إسرائيل لاجتياح عسكري واسع لقطاع غزة، اكتفى نتنياهو باجتياح موضعي محدود من أجل معالجة مشكلة الأتفاق.

من هنا فإن توجه نتنياهو تجاه حركة "حماس" -يدل على حذر زائد، وليس على طرف أو مغامرة، وفي هذا السياق أظهر نتنياهو أيضا عددا من الصفات الأخرى المذكورة آنفا كالصبر والتسامح على سبيل المثال. أما السؤال بشأن ما إذا كان الحديث يدور على توجه ذكي وحكيم أم لا، فما زال موضع خلاف وجدل، وعموما لم يسعج نتنياهو إلى إختراع حل لا وجود له، فقد واصلت إسرائيل فرض حصارها على قطاع غزة، بل قامت بتشديد هذا الحصار بتأييد من مصر.

أما فيما يتعلق بالموضوع الإيراني، فمما لا شك فيه أن نتنياهو أخفق في تحقيق النتيجة المرجوة من جانبه، ولعله كان حذرا أكثر من اللازم حين

^[1] (*) صحافي ومحرر في مجلة «تايمز أوف إسرائيل». هذا المقال نُشر في مجلة «كومنترزي» الأميركية الشهرية المختصة بالشؤون الدولية في آب الفائت وقمنا بترجمته عن العربية من موقع «ميداء اليميني» ترجمة خاصة: سعيد عياش (الجزء الأول من المقال نُشر في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي»).

في ظل تسلم رئيس “البيت اليهودي” وزارة التربية والتعليم:

صهينة التعليم الإسرائيلي إلى درجة الهوس!

٨ر ساعة تعليمية، أي أنها تفوق حصص تعليم الرياضيات. مرة أخرى: التفوق العلمي في الدرجة (٢).

ميزانية وزارة التعليم لـ٨٥م

مواضيع اليهودية ، ارتفعت بنسبة ٧٧٪!

هذا المثال عن دروس الدين هوصورة مصغرة عن السياسة العامة التي يقودها زعيم حزب المستوطنين كما يتضح من تقرير لموقع «واينت» في أيلول ٢٠١٥. ووفقاً للأرقام الرسمية، ميزانية وزارة التعليم لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦ بلغت ٥٠ مليار شيكل (١٣ مليار دولار أمريكي). وقد قفزت فيها ميزانية «دمع مواضيع اليهودية» بنسبة ٧٧٪. ويحدث هذا في وقت يواجه جهاز التعليم فيه مجموعة من المشاكل الجديدة المتقدمة المتواصلة، منها اكتظاظ الصفوف التعليمية والحاجة إلى بناء المزيد منها، محدودية جهاز التعليم الخاص بالطفولة المبكرة، التراجع المستمر في تحصيل الطلاب بموضوع الرياضيات والعلوم عموماً.

بلغت الزيادة التي تميزت لميزانية وزارة التعليم نحو ٧ مليارات شيكل، ما جعل منها الميزانية الأكبر بشكل غير مسبوق. لكن ١٤٪ من الزيادة خصص «لتطبيق اتفاقيات ائتلافية مع أحزاب شاس، يهدوت هتوراه والبيت اليهودي»، أي للتعليم الديني بتياراته المختلفة وفقاً لسياسة كل حزب. للمقارنة، مشكلة الاكتظاظ في المدارس تقفز لها أن تكفي بـ ٢٪ فقط من الميزانية، هذا على الرغم من اعتبار المسألة تحدياً ذا أولوية. ملاحظة: هذه المشاكل تعاني منها أساساً طبيعة الحال الشرائح المستضعفة والمقصاة، قومياً وطقياً فالشرائح الغنية التي تسكن في بلدات وأحياء «محصنة»، وفي المستوطنات المدللة، لا تواجه ما يواجهه طالب فلسطيني في الجليل والنقب أو طالب شرقي في بلدة فقيرة شمال أو جنوب البلاد.

وكتبت نوريت كانييتي، محررة أحد البرامج الإذاعية البارزة في إذاعة الجيش (اسمه اما بوغيره، أي الحدث الساخن)، في موقع «يسرائيل بلوس» (شباط ٢٠١٦)، أن الوزير ببنييت جعل من وزارة التعليم حلبة للصرعات السياسية، وعذبت بعض ممارساته التي أدت لهذا الوضع، إخراج مسرخية «المرمزي» لمسرح «الميدان» من السلة الثقافية، رفض كتاب «جدار حي» الذي سبقت الإشارة إليه، تجميد ميزانيات جمعيات تعلم مضامين تشجّع «اليهودية التعددية»، وترجيح كفة الميزان التي تحتوي «اليهودية» مقابل تلك التي تضم «الديمقراطية» في التربية للمواطنة في المدارس، ونقلت عن جهات في الوزارة أنه تم تعيين لجنة جديدة لموضوع المواطنة معظم أعضائها من أصحاب التوجهات اليمينية.

أما الصحافي والمعلق في شؤون التعليم في صحيفة «هآرتس» أور كشتي فيقول إنه على الرغم من أن كل وزراء التعليم حاولوا تمرير رؤاهم السياسية في جهاز التعليم، فإن الأمر يميّز بدرجة عالية من الهوس تحت إمرة وزير «البيت اليهودي»، فهو يسدّد على الجوانب القومية ويتصرف كمبشر لا أقلّ.

قلت أعلان إن هذا السياسي لا يمزج، لديه برنامج متكامل بل حدد أيضاً «الفصل القادم في الرؤية الصهيونية». المسألة إذن تعدى وزارة ومناهج التعليم، ويمكن رؤية علاقة مباشرة بين الانقلاب الذي يقوده هي جهاز التعليم، وتعزيزه البرامج والمضامين الدينية والقومية المتشددة، وإقصاء كل من وما لا يتفق مع رؤية اليمين السياسية، ومع طروحاته الخالمة فيما يخص مستقبل المناطق المحتلة ومشروع الاستيطان. فعندما بدأ نجهه السياسي بالسطوع طرح خطة ضم ما يُعرف بالمناطق «ج» حسب اتفاقيات «أوسلو»، ووفقاً لـ «المركز الفلسطيني للإعلام» (أيار ٢٠١٤) قال ببنييت لصحيفة «دول ستريت جورنال» الأمريكية: «إن الحكومة الإسرائيلية لا تنوي التفاوض مع حكومة فلسطينية تشمل ممثلين عن حماس والتي يدعو ميثاقها تدمير إسرائيل» والرد المناسب على أي اتفاق وحدة فلسطيني، هو البدء بتطبيق خطة ضم مناطق «ج»، التي أطلق عليها اسم «خطة الاستنزاء» والتي ينوي طرحها كمشروع قانون، وكان يؤكد أنه يقبل بهذا ولو «بُخمن» ضم سكانها الفلسطينيين ومنهم مواطنة أو إقامة دائمة على الأقل، لكنه في الأونة الأخيرة بدأ يرفع من حدة وشدة طرحاته، فخلال كلمة ألقاها في مؤتمر عقد في القدس مطلع الشهر المنتهى تشرين الأول، قال إنه «يجب البدء في مرحلة الحسم في كل ما يتعلق بأرض إسرائيل، وذلك من خلال بدء العمل منذ اليوم مع الاستعداد للتضحية بالأرواح على جعل مناطق الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل وأن تخضع لسيادتها (...) لا وقت لدينا لتقسيم أرض إسرائيل، ليس بالأقوال ولا بالأفعال وليس بالاتفاقيات الهائلة ولا بالذرائع». هذا يعكس الاتجاه المتفاعل اليوم لدى قوى الاستيطان: نحو التصعيد.

وعودة إلى الموقف الافتتاحي للوزير ببنييت: «يجب على جهاز التعليم أن يوفر الصهيونية وكذلك التفوق» – إنه يشكل الخط العريض لتوجه هذا السياسي الذي يتزعم الحزب المركزي للمستوطنين، تعداداً وطرخاً. هذا الموقف يحدّد نطاق القيم المطلوب التثقيف عليها، وهي مشروطة بكلمة المفتاح: الصهيونية. بل يجعلها تسبق التفوق. إذن، فكل القيم التي يمكن الإتيان بها كجزء من بنود المنهاج التعليمي، محصورة مسبقاً وبالضرورة في حدود الصهيونية إياها. الصهيونية هي أيديولوجية محددة، لا تتطابق بأي شكل مع اليهودية التي تتألف من رؤى وتيارات عديدة، ككل دين. لكن «تجديد» الصهيونية هو إزاحة الدين اليهودي إلى رتبة القومية. ووفقاً للبنات الأساسية التي يقوم عليها جهاز التعليم الذي يتصوّره ويتولاه ببنييت، فإن كل تجاوز لأسوار تلك الأيديولوجية أمر أشبه بالتمسحيل. لأن الأيديولوجية هي المصدر الحصري للقيم التي سترزّع في وعي الطلاب، لو حذت أية دولة قيمها التربوية التعليمية وفقاً لايديولوجية محددة، لكان لبراليو إسرائيل نعتوها بأقصى النعوت، ولكن لا يطفو هذا التناقض على سطح الجدل والتساؤل والنقد، لأن الصهيونية ما عادت ترتسم في الفضاء الإسرائيلي العام بكل أطرافه، كأيديولوجية، بل هي أشبه ببديهيات الرياضيات التي تؤخذ كما هي دون تردد أو تشكك، وهذا يعكس النجاح الساحق للايديولوجية. فقد تم تشربها والدوبان فيها لدرجة الاستيطان المطلق بحيث اختفت تماماً فيما هي المحرك الحصري، وهكذا تنتقل الامور من درجة التناقض الى درجة العبث!

في أواخر شهر تشرين الأول المنصرم، في حديث مع رئيس تحرير صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، عبر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي») مجدداً عن رؤيته لجهاز التعليم الإسرائيلي، وقد صاغها كالتالي: «يجب على جهاز التعليم أن يوفر الصهيونية وكذلك التفوق. يمكنه توفير خمس وحدات تعليمية في الرياضيات وكذلك تربية قيّمة. القيم لا تناقض التفوق». السؤال بالطبع ليس عن ضرورة التثقيف على القيم، هذا سيوافق عليه معظم العالم، بل عن فعوى ومضمون وماهية القيم المقصودة.

معادلة الوزير من «الصهيونية والتفوق» سبق أن عبر عنها في أيلول ٢٠١٦. ففي مؤتمر تعليمي في مدينة قيسارية لصندوق يقدم برنامج دراسات يهودية للمدارس الحكومية، اعتبر بينيت أن «التعلم عن اليهودية والتفوق في الموضوع، أهم حسب رأيي من الرياضيات والعلوم»، قلنا إنها «معادلة» لكنها في الواقع ترتيب هرمي واضح: الصهيونية/ الأيديولوجية أولاً وبعدها يأتي التعليم، وعندما انتقد البعض الوزير على توجهه رفع الوتيرة قائلاً: «بالرغم من أن اسرائيل هي قوة كبرى في مجال التكنولوجيا، مصدره للعلم والاختراعات للعالم، لكن علينا أيضاً أن نكون قوة روحية كبرى تصدر العلم الروحي للعالم، هذا هو الفصل القادم في الرؤية الصهيونية. بهذه الطريقة ستعود لتكون نوراً للأمم، لأنه من صهيون ستخرج التوراة، وكلمة الله من القدس».

هذا السياسي لا يمزج حين يتحدث بلغة لا يدخل بها أي أصولي في العالم، بل لديه برنامج متكامل وحدّد أيضاً «الفصل القادم في الرؤية الصهيونية». المسألة تعدى وزارة ومناهج التعليم، وعن هذا سأفصل لاحقاً.

قبل استعراض عدد من المضامين أو الخطوط المؤجّهة للسياسة التعليمية التي ينتهجها الوزير، يجدر تقديم «مساھمته» في التضييق على كل إنتاج مسرخي لا ينصاع لإملاءات الائتلاف الحكومية وسياسته.

صورة ببنييت تختلف عن صورة وزيرة الثقافة ميري ريفغ في المحضلة التي تقدمها عنهما الأوساط الليبرالية الإسرائيلية، فيبما تقدم الثانية في هيئة المتعصبة رافعة الحراب على منتجي الثقافة – وهذا صحيح إلى حد بعيد – تتعاثل تلك الأوساط بكثير من التوقير مع الأول. ربما لأنه ليس شرقياً بل يمثل نخبة التيار الديني- القومي غربي الأصول، وربما لأنه يعمل بصمت ويقود بشكل حادق في جهاز ضخم، بعيداً عن مصالغ النخبة المثقفة المباشرة التي تنشغل عادة بنفسها وتترك ما عداها، لتظل تتفاجأ في كل مرة كيف انهزمت أمام قوى الجدل.

وسلط المبعين عن عزوات ريفغ على مراكز ثقافة تجترأ على التذكير بوجود شيء اسمه احتلال، خرج ببنييت بموقف برّ فيه الجميع. فقد قرّر في شباط ٢٠١٦ فرض تغييرات سياسية على سلّة الثقافة في وزارة التعليم، سلّة الثقافة وفقاً لتعريفها الرسمي هي «برنامج تربوي مسؤول عن تعريف الطلاب بالثقافة والفنون كقسم من التعليم الرسمي (...) في ستة مجالات – مسرح، رقص، موسيقى، سينما، أدب وفن تشكيلي». الوزير قرّر أن أية مسرحية يرفض منتجوها وطاقتها عرضها في المستوطنات، سوف نشطب من السلة الثقافية.

كتبت صحيفة «هآرتس» أنه قبل تعيين ببنييت ووزيراً للتعليم، لم تكن هناك أية رقابة على اختيار مسرحيات وعروض للمدارس. وتمتع مديرها بحرية اختيار مسرحيات من خارج «السلة الثقافية». وقال عضو في إحدى اللجان المسؤولة عن اختيار المسرحيات إن الوزارة بحثت في وضع معيار ينص على مطالبة كل فنان بالالتزام بعرض عمله المسرحي «خارج الخط الأخضر»، لا بل الإعلان عن ولائه للدولة. هذه المعايير لم تجر صياغتها رسمياً، لكنها تعزّز عن المناخ الذي يسود الوزارة في عهد ببنييت، وهي ليست مسألة نظرية بل ذات آثار ميدانية تطبيقية، مثلاً: صدرت مطلع هذا العام أوامر بإخراج رواية «جدار حي» للكاتبة ذات الأصول الإيرانية دوريت رايبنيان من المنهاج لأنها تحكي عن قصة حب بين إسرائيلية وفلسطيني، والوزير تنصل من مسوغ القرار المكارثي هذا ولكن ليس من القرار نفسه، بل دافع عنه بتسوية آخر: اعتبر «إذاعة صوت إسرائيل» من الكتاب يصور الجنود الإسرائيليين «مجرمي حرب» لأنه يتضمن مشهداً لجنود يضربون معتقلين فلسطينيين، وهو ما لا يجوز وضعه ضمن مضامين تربوية.

واستقبل أحد المواقع اليمينية واسمه «كيباه» (الطاقية الدينية اليهودية) تحراب ذلك القرار معتبراً أنه يمكن رؤية سعسي الوزير في هذا القرار إلى دمع مضامين أكثر يهودية وصهيونية مما كان عليه الوضع في السابق». هذا الموقع امتدح الوزير في مكان آخر بسبب حمايته لمكانة وتأثير الجمعيات «ذات الطابع الديني- القومي» على جهاز التعليم، فقد كتب في آذار ٢٠١٦ أنه وفقاً لتقرير وزارة التعليم حول الميزانيات التي تم تحويلها إلى جمعيات خارجية ناشطة في مجال التربية وقدمت خدمات للوزارة، قامت هذه الأخيرة بتقليص نطاق التعاقدات مع الجمعيات عموماً بما يعادل ٣٨٨ مليون شيكل، لكن هذا التقليص لم يضر بالجمعيات «ذات الطابع اليميني أو الديني- القومي»، ويمضي الموقع في سجل المدائح: تم تحويل أموال إلى «جامعة (مستوطنة) أريئيل»، وإلى المدرسة الدينية في مستوطنة «هار عتصيون»، وعدد من الجمعيات التي تعزف على أوتار سياسة حزب الوزير.

الحملة الدينية التي يقودها ببنييت شملت أيضاً برنامجاً لجعل المدارس الرسمية تعلم «حصّة عن اليهودية» بشكل يومي. وقالت صحيفة «ذي ماركر» في أيلول ٢٠١٥ إنه على الرغم من التقليلات في ميزانية الوزارة، فهي تسعى إلى زيادة حجم الحصص عن اليهودية المخصصة لصفوف السابع حتى الثاني عشر في المدارس الحكومية، أي غير تلك المعرفة كمدارس دينية. وخطة الوزارة هي «تشجيع» المدارس الحكومية التي تزيد من حصص الدين، بواسطة تخصيص ميزانيات أكبر لها، وتقول الصحيفة إن حصص الدين اليومية تتساوي في هذه الحالة

المنتزه الاسرائيلي



.. في انطلاق الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي.

(رويتزر)

انطلاق الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي:

ائتلاف متماسك ومعارضة متناحرة ومجموعة قوانين عنصرية ويمينية!

بإجماع الحكومة، ولم تبد أي من الكتل المشاركة اعتراضات جوهرية، وكما يبدو بعد أن تلتفت كل واحدة من الكتل مطالبها، وجرت العادة أنه حينما تقر الحكومة الميزانية بهذه السهولة، فإن هذه الحال تسرى أيضا على الائتلاف الحاكم. وحتى الآن سمعنا عن اعتراضات تعد هامشية، مثل اعتراض أعضاء كنيست، خاصة من حزب الليكود، على فرض ضريبة على من يملك ثلاثة بيوت وأكثر. كما ظهرت اعتراضات على حجم قانون التسويات، المرافق لقانون الميزانية، الذي يضم سلسلة من القوانين والجراءات الإدارية. وحسب ما نشر في وسائل الإعلام، فإن الحكومة وافقت على طلب رئيس الكنيست يولي إدلشتاين تقليص حجم قانون التسويات، الذي يُعد مناقضا لأسس الديمقراطية البرلمانية، كونه يجمد قوانين أقرها الكنيست وتحتاج إلى ميزانيات، كما ينص على إجراءات وأنظمة، في مجملها تعد ضربات اقتصادية للشرائح الفقيرة والضعيفة.

إلى جانب هذا، سيكون على أجندة الكنيست عدد من القوانين العنصرية وأخرى كذلك التي تعزز مكانة «شعبة الاستيطان» في اتحاد «الهدستروت الصهيوني العالمي». ومن بين هذه القوانين من دخل في مراحل التشريع في الدورات الثلاث السابقة منذ انتخابات ٢٠١٥.

وعلى المستوى العام سيكون جدل برلماني حاد حول مشروع القانون الذي يمنح صلاحيات واسعة لشعبة الاستيطان السابق ذكرها، وقد تم إقرار هذا القانون بالقراءة التمهيدية في الدورة الشتوية السابقة، بجمادة النائب المتطرف، من كتلة «البيت اليهودي» بتسليئيل سموتريتش، بعد أن أيدت الحكومة مشروع القانون من حيث العمدا، وفي الشهر الماضي، أقرت الحكومة تعديلا على مكانة شعبة الاستيطان، بما هو قريب لمشروع القانون، ما يعني استئخاف عملية تشريعه في الدورة الشتوية الجديدة. وتعرض على هذا القانون كتلتا «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل». إضافة إلى المعارضة المبدئية من نواب «القائمة المشتركة».

ويرى المعارضون في كتلتي «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» أن هذا القانون يمنح صلاحيات لشعبة الاستيطان، على حساب صلاحيات الحكومة، ويطلق اليد للمستوطنين بمشاريع بنيوية، وتوزيع موارد، برقابة حكومية ورسمية أقل.

كذلك فإن الكنيست سيواصل تشريع واحد من أخطر قوانين التنظيم والبناء التي طرحت منذ سنوات، ما عرف بتسمية «قانون كامينيتس» ألف والهدف منه هو وضع آليات وأنظمة من شأنها أن تسرع تدمير عشرات آلاف البيوت غير المرخصة في المجتمع العربي، التي تبنى غالبيتها الساحقة جدا على أراضي أصحاب البيوت، ولكن الأراضي خارج مسطحات البناء بفعل تضيق الخناق على البلدات العربية، ورفض الحكومة توسيع مناطق نفوذها، على الرغم من حالة التفجر السكاني التي تواجهها.

على الرغم من هذا، فإن الائتلاف قد يشهد بعض حالات الصدام في مسألة التشريعات، خاصة بعد ما أعلنت وزيرة العدل أيبيلت شاكيد، بأنها ستسعى إلى سن قوانين وتشجيع مبادرات قوانين تسعى إلى تعزيز الهوية اليهودية، وفي خلفيات هذا التصريح عدد فئات من القوانين. وعلى الرغم من أن الوزيرة علمانية، لكنها في تحالف يسيطر عليه التيار الديني الصهيوني، إلا أنها كما يبدو ستدعم مشاريع قوانين تعزز الاكراه الديني، مثل قوانين السبت، ومنع حركة المواصلات والحركة التجارية.

والقضية الأبرز في هذا التصريح أنه قد يكون مقدمة لطلب كتلتها البرلمانية «البيت اليهودي» الدافع نحو اقرار قانون ما يسمى «إسرائيل الدولية القومية للشعب اليهودي». فهذا القانون الذي يطرح على جدول أعمال الكنيست منذ العام ٢٠١١، ويساهم في طرحه حاليا كما في السابق نواب من حزب «الليكود»، هو موضوع خلافي في الائتلاف الحاكم، برغم الأجماع حول كل البنود التي تستهدف الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

وتعترض عليه من حيث الجوهر كتلتا المتدينين المترتمين «الحريديم»، «شاس» و«يهود هتوراة» وخاصة على بنود تتعلق بالشؤون الدينية، إذ تطلبان بدور أكبر للشريعة اليهودية في سن القوانين. كذلك فإن مجرد مصادقة الكتلتين على صيغة «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، بقصد الكيان الإسرائيلي الحالي، فإن الحريديم” يكونون بذلك قد نسفوا تمسكهم بما جاء في التوراة أن «مملكة إسرائيل” يقيمها المسيح حينما يأتي لأول مرة إلى العالم. وهم يعتبرون هذا الكيان عابرا.

كذلك فإن حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون يعارض هذا القانون، من منطلقات صهيونية أخرى، فهو يرى كما يرى التيار المحافظ واليسار الصهيوني، أن لا حاجة لهذا القانون، لأنه لا يزيد شيئا لما هو قائم على ارض الواقع، لا بل سيخلق خلافات ونقاشات مع أبناء الديانة اليهودية في وطنهم، لأنه سيثير من جديد «مسألة من هو يهودي». وسيؤدي تشريعه إلى الحد من مكانة التيارات اليهودية الدينية الليبرالية في العالم، وتضمن اتفاقية الائتلاف الحالي على تشكيل لجنة وزارية للبحث في نص متنق عليه حول هذا القانون. وعلى الرغم من مرور ١٧ شهرا على تشكيل الحكومة الحالية إلا أن هذه اللجنة لم تقم بعد بسبب الخلافات القائمة بين الكتل

افتتح الكنيست يوم الاثنين (أمس)، دورته الشتوية التي ستستمر قرابة ٦ أشهر، وفي الثلث الأول منها سيكون الانشغال الأساس في أقرار الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨. ولا تبدو أي عقبات أمام هذه المهمة بعد اقرارها في الحكومة بسهولة. وأداء المعارضة في العطلة الصيفية، التي استمرت ١٢ أسبوعا، يساعد على رسم المشهد السياسي في الكنيست في دورته الجديدة، إذ أن الائتلاف متماسك خاصة بعد اقرار ميزانية عامة لعامين، في حين أن المعارضة متناحرة، بشكل لا يجعل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بحاجة إلى توسيع الائتلاف، رغم الأحاديث حول مفاوضات جارية بين نتنياهو ورئيس المعارضة إسحاق هيرتسوغ، الذي من شأن انضمام حزبه إلى الحكومة أن يساهم في اضعاف الحزب أكثر مما يبدو في استطلاعات الرأي حاليا. وقد عاد الكنيست من دورته الصيفية وعقد خلالها جلسة واحدة استثنائية، رغم الكثير من الأحداث الداخلية التي كان على المعارضة أن تطالب بعقد جلسات استثنائية بشأنها. وللمقارنة ففي العطلة الصيفية في العام ٢٠١٥ تم عقد خمس جلسات استثنائية. وقد يكون هناك في ما مضى أداء ضعيف للمعارضة في العطلة البرلمانية، كما كان في العام ٢٠١٤. ولكن في حينه كانت إسرائيل منشغلة بالحرب على قطاع غزة وتبعاتها، إلى جانب مؤشرات انتعيار الائتلاف الحاكم في حينه، وهذا ما لم يكن موجودا في العطلة المنتهية.

الائتلاف وأحاديث عن توسيعه

تحدثت أثناء في الأسابيع القليلة الماضية عن مفاوضات من وراء الكواليس جرت بين مستشاري نتنياهو ورئيس حزب «العمل»، رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هيرتسوغ، حول انضمام الأخير مع كتلته إلى الائتلاف الحاكم. وحتى أن الفئاة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي عرضت تفاصيل «دقيقة» لتوزيع المقائب، وحتى تبدل المقائب بين الوزراء الحاليين. إلا أن هيرتسوغ نفى نفيها قاطعا الأمر، وتبعه نواب بارزون في حزبه، منهم من أعلن عدم معرفته، وآخرون أعلنوا رفضهم للفكرة. ورغم هذا فإن التقارير الاخبارية، وخاصة من القناة ذاتها، واصلت النشر في هذا الشأن.

في المسائت المجزأة، فإن رئيس حزب «الليكود» رئيس الوزراء نتنياهو ليس بحاجة لتوسيع ائتلافه الذي يرتكز رسميا على ٦٦ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا. وهو ائتلاف متماسك، رغم ما يظهر من حين إلى آخر من بعض النقاشات، وبشكل خاص بين تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، بزعامة وزير التعليم نفتالي بينيت، وبين حزب الليكود، وأمام تماسك الائتلاف هناك معارضة مشتتة ومتناحرة في ما بينها، ما يجعل الغالبية الساحقة جدا من مهمات الائتلاف في أزوقة الكنيست سهلة التنفيذ.

وللتذكير، فإن الائتلاف الحاكم يرتكز على كتلة «الليكود» ولها ٣٠ نائبا. ثم حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، وله ١٠ مقاعد. وتحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي»، له ٨ مقاعد، وحزب «شاس» للمتدينين المتشددين «الحريديم» من اليهود الشرقيين، وله ٧ مقاعد. وكتلة «يهودت هتوراة» للحريديم الأشكناز، ولها ٦ مقاعد. وأخيرا حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفينغور ليرمان، الذي انضم إلى الحكومة في مطلع شهر حزيران الماضي، وله ٥ مقاعد، بعد أن انفصلت عن كتلته النائبة أورلي ليفي أبوكسيس، التي يبقى أداؤها مهاندا أكثر للائتلاف.

في المقابل، فإن المعارضة تتشكل من ثلاث كتل متناحرة، هي من حيث الحجم: كتلة «المعسكر الصهيوني»، التي تضم حزب «العمل» وحزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، ولكتلة ٤٤ مقعدا. ثم «القائمة المشتركة» التي لها ١٣ مقعدا، وهي تحالف أربعة أحزاب تمثل الشارع الفلسطيني، والكتلة الثالثة «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، وله ١١ مقعدا. وتتضمن للكتل الثلاث النائبة أبو كسيس السابق ذكرها.

وكتل المعارضة الثلاث لا يوجد ما يوحدھا، وإذا كان مفروغا منه أن «القائمة المشتركة» في خلاف جوهرى مع كتلتي «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل»، فإن هاتين الكتلتين في حالة تنافس شديد على أصوات ما يسمى «الوسط». وقد اشادت المنافسة والتناحر أمام سلسلة استطلاعات الرأي، التي تتنبأ بفقدان «المعسكر الصهيوني» حتى نصف مقاعده في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، بينما «يوجد مستقبل» سيضاف عدد مقاعد. وكما ذكر، في الحسائات المجزأة، المبنية على الحسائات الحزبية وأجواء الشارع الإسرائيلي، فإن انضمام «المعسكر الصهيوني» إلى ائتلاف نتنياهو سيساهم في اضعافه أكثر، لأنه سيكون عاجزا عن تغيير أي شيء، سوى الفوص أكثر في الانسجام مع السياسات اليمينية المتطرفة، لأن التطرف في ائتلاف نتنياهو عنوانه الأكبر، ليس «البيت اليهودي»، ولا حتى حزب أفينغور ليرمان، بل حزب «الليكود» ذاته، الذي بات لا لون واحد، ولا يوجد ما يجرّزه عن أداء أشد أحزاب المستوطنين تطرفا. إن كان على مستوى الكنيست والحكومة، أو على مستوى العمل الميداني.

الدورة الجديدة

كما ذكر، فإن على أجندة الدورة الشتوية الجديدة، في ثلثها الأول، اقرار الموازنة العامة للعامين المقبلين ٢٠١٧ و٢٠١٨. وحسب المؤشرات فإن هذه الميزانية ستقر دون أي عقبات، ذلك أنه تم اقرار الميزانية في الصيف الماضي

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي